



التقرير الإستراتيجي السوري

العدد رقم 28



إقرأ في هذا العدد:

- واشنطن لا ترغب بالتصعيد مع موسكو إزاء عملياتها في حلب
- الدبلوماسية الأمريكية مهدت لمجزرة حلب ولا تزال تمنع اتخاذ أي إجراء ضد النظام
- تخاذل أمريكي إزاء التصعيد الروسي في حلب، والمعارضة تحصل على مضادات للطيران
- أوباما يطلق العنان لبوتين والأسد

تقرير نصف شهري يصدر عن المرصد الاستراتيجي بلندن، ويرصد اهم ما يرد في المصادر الغربية حول التطورات السياسية والعسكرية والامنية وما يتعلق بها من دراسات في مراكز الفكر الغربية.

اللفظي ونشر المعلومات المغلوطة لتضخيم حجم العمليات الروسية في حين لا تمنع موسكو من هذه الدعاية المجانية التي تمنح قواتها سمعة عالمية على مستوى التأثير والنفوذ، حيث يعتمد بوتين ووزير خارجيته لافروف إلى إطلاق التهديدات ضد أمريكا دون أن تتكلف واشنطن عناء الرد على تلك التهديدات.

وتأتي التهديدات الروسية عقب تأكيد وكالتي الاستخبارات الروسيتين (GRU) و (SVR) أن واشنطن تعد العدة بالفعل لشن هجمات صاروخية محدودة ضد مواقع للنظام و«حزب الله» في محيط حلب، وذلك بهدف عرقلة تقدم القوات البرية وإفقاد العمليات الجوية الروسية أية قيمة من جهة، وتمكين المعارضة من فتح معابر لإيصال المساعدات إلى سكان المدينة المحاصرة من جهة أخرى، كما يأمل كيري في أن تسهم ضربات أمريكية محدودة بإرغام الروس إلى العودة إلى طاولة المفاوضات من جديد.

وفي أول ردة فعل على هذه التقارير تحدثت وسائل الإعلام الروسية عن وجود منظومتي الدفاع الجويين (S-300) و (S-400) في قاعدة احميميم وعلى متن المدمرة الروسية (Moskva) قبالة السواحل السورية، وكشفت مصادر عسكرية روسية عن إرسال موسكو منظومة صواريخ (SA-23 Gladiator) المضادة للطائرات إلى القاعدة البحرية الروسية بطرطوس.

لكن المصادر العسكرية الغربية تؤكد عدم وجود أية نوايا تصعيدية لدى الرئيس الأمريكي باراك أوباما، وذلك لرغبته في كسر شوكة «جيش الفتح» واستئصال عناصر «جبهة فتح الشام»، وما وردته من معلومات التي زودته بها مصادر الاستخبارات الأمريكية والتي تؤكد أن روسيا لا تنوي توسيع مجال المواجهات، بل ستكتفي بتمكين النظام من السيطرة على حلب دون محاولة التقدم نحو إدلب، ولذلك فقد اكتفى بالتصعيد اللفظي دون القيام بأي رد فعلي على الأرض، نظراً لتطابق وجهات النظر فيما يتعلق بالموقف من «جبهة فتح الشام».

وكانت مصادر إعلامية أمريكية قد أشارت إلى أن خيار ضربات أمريكية محدودة ضد نظام بشار الأسد طُرح مجدداً بين الوكالات الأمنية الأمريكية، دون أن يعني ذلك بالضرورة أن خيارات المضى

شؤون أمنية

واشنطن لا ترغب بالتصعيد مع موسكو إزاء عملياتها في حلب

في الوقت الذي تعمل فيه الدبلوماسية الأممية على فتح ممرات آمنة لإدخال المساعدات للمحاصرين في مدينة حلب؛ تعمل روسيا على فتح ممرات أخرى لإخراج مئات الآلاف من سكانها ضمن سياسة التهجير القسري التي يتبعها النظام، ولتحقيق ذلك الهدف فإن موسكو تتحدث عن استعدادها لنشر المزيد من قاذفات (Su-24) و (Su-35)، وفضلاً عن مقاتلات (SU-26) الهجومية التي تم وضعها على أهبة الاستعداد لعملية الاقتحام المرتقبة، كما أعلنت إرسال الطراد «ميراج» المزود بصواريخ مالاخيت إلى المتوسط غداة إرسالها طرادين آخرين من أسطول البحر الأسود هما «سيربوخوف» و«زيليوني» المزودين بصواريخ طويلة المدى، بعد نشرها نظام صواريخ «أس-300» في قاعدتها البحرية في طرطوس.

لكن مصادر أمنية غربية تؤكد أن الأوضاع على الأرض تختلف عما يتم تداوله في وسائل الإعلام؛ مشيرة إلى أن تلك الإجراءات تدرج ضمن الاستنفار «الشكلي» لا أكثر، ذلك أن أي مواجهات أمريكية روسية مباشرة في الميدان السوري مستبعدة بالكامل؛ ففي مطلع شهر سبتمبر الماضي خفض الروس عدد مقاتلاتهم من 120 مقاتلة إلى 50 مقاتلة، وعلى الرغم من إعلان النظام شن عملياته العسكرية ضد حلب في 12 سبتمبر بادر الجو الروسي بسحب 25 مقاتلة أخرى بحيث لم يتبق لهم سوى 25 قاذفة من طرازي (SU-24) و (SU-34).

وبعد أن تداولت وسائل الإعلام خبر إرسال موسكو صواريخ (SA-23 Gladiator) أرض-جو البالسيتية إلى البحر المتوسط؛ أكدت مصادر استخباراتية أمريكية عدم صحة الخبر، وأن هذه الصواريخ لم تغادر قواعدها في روسيا بعد. ورجحت مصادر أمنية غربية أن واشنطن تلعب لعبة التصعيد

الأسبوع لولا تدخل البيت الأبيض لمنع التصويت على مشروع القانون الذي كان يهدف إلى: «فرض عقوبات جديدة على نظام الأسد وأتباعه ويدفع إلى إجراء تحقیقات تهدف إلى تنشيط المحاكمات ضد جرائم الحرب في سوريا، وتشجيع عملية إيجاد حل تفاوضي للأزمة، كما وأنه يفوض الرئيس فرض عقوبات على أي جهة تتعامل مع أو تمول حكومة النظام أو جيشها أو أجهزتها الاستخبارية بما في ذلك إيران وروسيا»، وتفوض الرئيس: «فرض عقوبات جديدة على أي جهة تتعامل مع عدة منشآت صناعية تسيطر عليها الحكومة السورية بما في ذلك قطاعات الخطوط الجوية والاتصالات والطاقة».

وكان النواب وأعضاء مجلس الشيوخ يستعدون لطرح قانون حماية المدنيين في سوريا، ولديهم أكثر من 50 راعياً معظمهم من الديمقراطيين، ولكن قبل الإفراج عن الجدول الزمني التشريعي، دعا موظفو البيت الأبيض في الشؤون التشريعية قيادة كلا الطرفين وحثوهم على تأجيل التشريع.

وعلى الصعيد نفسه أكد موقع «ديلي بيست» أن مايكل راتني، المبعوث الأمريكي الخاص إلى سوريا قد أبلغ قبل وقوع الهجمات الجوية المدمرة، بأن نظام الأسد يخطط لضرب منشآت الدفاع المدني في حلب، حيث تم اعتراض اتصالات لضباط عسكريين في نظام الأسد، أشارت إلى خطط وشيكة لتفجير عدة مراكز للإنقاذ باستخدام صواريخ أرض-جو، لكن إدارته تجاهلت تلك التحذيرات.

وعلى الرغم من التقاط اتصالات ضباط للنظام تؤكد نيتهم قصف مراكز الدفاع المدني؛ إلا أن الإدارة الأمريكية لم تتخذ أي إجراء لمنع ذلك، ففي صباح يوم الجمعة 23 سبتمبر تعرض مراكز منظمة «الخوذات البيضاء» للهجوم دون أي رد فعل يذكر.

ويسود السخط في دوائر المعارضة السورية من الدبلوماسية الباردة التي بذلها كيري خلال الأسابيع الماضية، والتي أفضت إلى منح الروس غطاءً أمريكياً لإطباق الحصار على حلب وإنهاء أي أمل لحسم عسكري من قبل المعارضة وفك الحصار بالقوة، ومنع اتخاذ أي إجراء عسكري من قبل المعارضة لكسر ذلك الحصار، في حين بدأ أن الضغط الروسي لإغلاق الراموسة والإصرار على دخول المساعدات من الكاستيلو، وأن غايتها أساساً تعزيز موقع النظام ومساعدته في إحكام سيطرته على المواقع التي فقدتها من قبل.

فيه صارت أكبر من قبل. وفي الاجتماع الذي عقده ممثلون عن وزارة الخارجية ووكالة الاستخبارات المركزية «سي آي إي» وهيئة الأركان المشتركة في البيت الأبيض لمناقشة فرص: «تنفيذ ضربات عسكرية محدودة ضد نظام الأسد؛ بدا أوباما غير مستعد لإرسال قوة عسكرية إلى داخل سوريا، وأشار إلى أن الخيارات العسكرية المقترحة تتطوي على تداعيات ومخاطر سلبية.

وكان مفترضاً أن يعلن تجميد الحوار الجمعة الماضي، إلا أن وزير الخارجية جون كيري طلب إرجاء ذلك بعدما تحدث هاتفياً مع نظيره الروسي سيرغي لافروف على تمديد اتفاق وقف النار، وتم ترك قنوات التواصل مفتوحة بين البلدين لتجنب النزاع بين مقاتلات البلدين، رغم تجميد التعاون مع روسيا، ما يعتبر مؤشراً أن واشنطن تحاول تجنب أي مواجهة عسكرية مع موسكو.

وترى مصادر الاستخبارات الأمريكية أن موسكو لا تثق بقدرات النظام العسكرية، حيث تقدر أن ما تبقى له من قوات فاعلة في القطاع الشمالي لا يتجاوز 20 ألف مقاتل (مع عناصر «حزب الله»)، ولذلك فإن موسكو ستتوجه بعد الانتهاء من عملياتها في حلب إلى تعزيز مواقعها على طول الساحل الغربي لسوريا، وتأمين الطريق الممتدة ما بين حلب واللاذقية وطرطوس.

الدبلوماسية الأمريكية مهدت لمجزرة حلب ولا تزال تمنع اتخاذ أي إجراء ضد النظام

لا تبدو الإدارة الأمريكية جادة في اتخاذ أية إجراءات حاسمة ضد نظام بشار الأسد، ففي منتصف شهر سبتمبر الماضي عرقل البيت الأبيض الكونغرس من التصويت على مشروع قانون يهدف إلى فرض عقوبات ضد نظام الأسد بسبب جرائمه ضد المدنيين منتصف شهر سبتمبر الماضي؛ وأكدت مصادر أمريكية أن: «قيادة الديمقراطيين (في الكونغرس) أذعن لضعف البيت الأبيض ساحة دعمها للتصويت على المسودة في الوقت الحالي»، والتي كانت قد حظيت بموافقة الجمهوريين والديمقراطيين وتنص على فرض عقوبات ضد نظام الأسد لارتكابه جرائم حرب وفضائح ضد المدنيين.

مشروع القانون الذي تمت تسميته «قانون سيزار سوريا لحماية حقوق المدنيين»، حمل اسم المصور المنشق عن نظام الأسد والذي قام بتسريب آلاف الصور المتعلقة بتعذيب وقتل السجناء في معتقلات النظام، وكان يفترض تقديمه لمجلس النواب الأمريكي هذا

بعد تصويتها لصالح المشروع الروسي:

توتر علاقة القاهرة مع الرياض

على الرغم من القروض والمنح والإعانات التي قدمتها دول مجلس التعاون لمصر في السنوات الماضية إلا أن مسؤولين في عدة دول خليجية باتوا يجاهرون بتذمرهم من تفشي الفساد الذي ألجأ مصر إلى صندوق النقد الدولي للحصول على قرض بقيمة ١٣ مليار دولار إضافي، مما سيرفع ديون مصر الخارجية إلى ٥٣ مليار دولار.

وأشارت تقارير أمنية غربية إلى أن الرياض غير راضية عن سياسات مصر على الصعد العسكرية والسياسية، فعلى الرغم من حصولها على هبات ومنح بقيمة ٢٧ مليار دولار من السعودية لا تحاول القاهرة بذل أية جهود للتعاون مع السعودية في الملف اليمني أو السوري.

وبرغم حضور كل من السيسي وولي العهد السعودي، الأمير محمد بن نايف، للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك في سبتمبر الماضي، إلا أنهما تجنبوا الاجتماع بشكل واضح، وفي الوقت الذي تجنب فيه لقاء ولي العهد السعودي في الجمعية العامة للأمم المتحدة، اجتمع وزير الخارجية المصري، أسامة شكري، بنظيره الإيراني، محمد جواد ظريف، لمناقشة الصراع في سوريا من بين قضايا أخرى، ورتبا للقاء وزير خارجية نظام الأسد، وليد المعلم.

وزاد من سخط الرياض كلمة السيسي التي ألقاها في الدورة السنوية للجمعية العامة للأمم المتحدة، والتي أكد فيها للمرة الأولى في منتدى عالمي أنه «لا ينبغي أن يكون هناك مكان للمجموعات الإرهابية في مستقبل سوريا»، وهي اللغة التي يتحدث بها العديد من المسؤولين المصريين لدى الحديث عن الفصائل المعتدلة التي تحارب النظام في سوريا.

ويبدو أن العلاقات بين البلدين لا تسير بصورة سليمة على إثر تأجيل مشروع تشييد جسر ضخم يربط المملكة بمصر عبر خليج العقبة، حيث لم يتطرق الحديث إليه خلال الأشهر الثمانية الماضية، في حين لا تزال إجراءات تنازل مصر عن جزيرتي تيران وصنافير على البحر الأحمر وتسليمهما للسيادة السعودية متعثرة إذ يبقى القرار معلقاً في البرلمان دون التصديق عليه، مما انعكس على مشروع إنشاء منطقة تجارة ثنائية حرة بين البلدين والذي بات في حكم المغلق.

وأسهمت مشاركة شيخ الأزهر بمؤتمر غروزي شهر أغسطس الماضي في توتر العلاقات بين البلدين، إذ لم توجه الدعوة إلى علماء المملكة، في حين عمل المؤتمر على إخراج «المدرسة الوهابية» من مسمى «أهل السنة»، مما أثار موجة انتقادات في الصحافة السعودية ضد

المؤتمر و ضد المشاركة المصرية رفيعة المستوى فيه.

ولم تسهم مواقف مصر الأخيرة بمجلس الأمن في تحسين العلاقة بين البلدين؛ ففي ٩ أكتوبر انتقد المندوب السعودي في مجلس الأمن، عبد الله المعلمي، مصر بعد تصويتها بالموافقة على مشروع روسي حول مدينة حلب قائلًا: «من المؤسف أن يكون موقف ماليزيا والسنغال أقرب من موقف مصر»، وذلك في إشارة إلى مشروع قرار روسي بمجلس الأمن صوتت ٩ دول ضده، بينما صوت لصالحه ٤ دول أعضاء هي: روسيا، والصين، وفنزويلا، ومصر.

وفي العاشر من شهر أكتوبر الجاري نقلت وكالة رويترز عن مسئول حكومي مصري قوله: إن أرامكو السعودية أكبر شركة نفط في العالم أبلغت الهيئة العامة للبترول المصرية شفهيًا في مطلع أكتوبر بالتوقف عن إمدادها بالمواد البترولية، وكانت وزارة البترول وقعت عقداً تجارياً مع أرامكو السعودية على تزويد مصر بالمشتقات البترولية لمدة ٥ سنوات بداية من شهر مايو الماضي، وبفائدة ٢٪ وفترة سماح للسداد ٣ سنوات على الأقل وتلتزم الهيئة العامة للبترول بسداد المشتقات، وذلك وفق عقد تمويل للاتفاقية تم إبرامه بين هيئة البترول والصندوق السعودي للتنمية على هامش اجتماع المجلس التنسيقي للبلدين الذي عقد بالرياض خلال شهر مارس الماضي، وفي هذه الأثناء حرص الجانبان على إبقاء الإجراء الأخير قيد الغموض، حيث لم تصدر تصريحات رسمية لتأكيد الخبر أو نفيه أو الحديث عن الدوافع الكامنة خلفه.

أوباما يأمر بتحقيق «سري» في قصف

قوات النظام بدير الزور

لا يزال الغوض سائداً حول تفاصيل القصف الأمريكي لموقع قوات النظام في دير الزور يوم السبت ١٧ سبتمبر ٢٠١٦، حيث انطلقت مقاتلات أمريكية من طراز (A١٠) من قاعدة «عين الأسد» بالأبناز واستهدفت العتاد الثقيل لقوات النظام في نقطة على جبل ثردة، الذي يبعد ٧٠٠م غرب مطار دير الزور موقعة نحو ٨٠ قتيلًا و١٥٠ جريحاً.

وتأتي تلك العملية في ظل احتدام الخلاف بين وزارتي الدفاع والخارجية الأمريكيتين حول جدوى التعاون مع الروس وإنشاء غرفة عمليات مشتركة معهم في سوريا، حيث تؤكد المصادر أن القوات الأمريكية لم تقم بأي عمل ضد النظام في سوريا طوال السنوات الماضية، ولم يكن ذلك وارداً في حساباتها، لكن قيادة القوات المركزية (CENTCOM) اعترفت بأنها قامت بتلك العملية «عن طريق الخطأ» متذرة بأنها كانت تعتقد أن الموقع المستهدف كان

الأوضاع بدأت تتغير حيث يقوم مكتب الأمن القومي الأمريكي (Office of the Director of National Intelligence) بعملية تحول كبرى لم تشهد مثيلاً منذ عام ١٩٩١، مما يعكس تحول اهتمام البيت الأبيض تجاه المخاطر الجديدة القادمة روسيا، مؤكداً أن الفترة القادمة ستشهد توظيف المزيد من العملاء لصالح وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (CIA) وتوفير المزيد من القدرات لأنشطة مكافحة التجسس الموجهة ومراقبة الاتصالات الروسية من قبل وكالة الأمن الوطني (National Security Agency) والمزيد من المراقبة عبر الأقمار الصناعية من قبل جهاز الاستطلاع الوطني (National Reconnaissance Office).

وتأتي تلك التوجهات على خلفية تنامي التوتر بين واشنطن وموسكو جراء الأزمة الأوكرانية، ومزاعم ضلوع روسيا في اختراق مراسلات الإدارة الأمريكية، وتعقيدات الوضع السوري.

وتخشى مصادر عسكرية أمريكية من الجهود التي تبذلها موسكو لإنشاء شبكة من القواعد الجوية في إيران والعراق وسوريا لمنافسة النفوذ الأمريكي في المنطقة، لكن مصادر أمنية نبهت إلى أن هذه التوجهات تواجه عقبات كثيرة؛ أبرزها التكلفة الباهظة، والوقت الذي ستتطلبه عملية بناء القدرات التقنية وآليات مراقبة النشاط الروسي عبر العالم، فضلاً عن عدم وجود الرغبة لدى المسؤولين الأمريكيين بالعودة إلى حقبة الحرب الباردة مع موسكو.

وكان موقع «لوغ وار» الأمني قد تحدث (٢٧ سبتمبر ٢٠١٦) عن قيام تعاون وثيق بين أجهزة الاستخبارات الروسية والاستخبارات التابعة للحرس الثوري الإيراني، ونقل عن مستشار قائد الحرس الجنرال يحيى رحيم صفوي تفاصيل التعاون الاستخباراتي في مقابلة موسعة أجراها بتاريخ ٢٢ سبتمبر، وأقر فيها وجود تعاون بين الأجهزة التابعة للنظام وللحرس الثوري وللقوات الروسية التي تمد القوات البرية بالتعليمات الأمنية والاستخباراتية، مؤكداً أنه لم يكن من الممكن تقديم الميليشيات المؤيدة للنظام دون الإسناد المعلوماتي الذي حصلت عليه هذه القوات من استخبارات سلاح الجو الروسي.

تأتي تلك الأنباء بالتزامن مع موجة اغتياوات ثانية تستهدف قيادات عسكرية للجيش الحر، وعلى رأسهم قيادات العمل العسكري الميداني، تنفذها قوات النظام جنوب شرقي سوريا وذلك بالاعتماد على أجهزة روسية متطورة وتقنيات عالية لمساعدة قوات النظام على التقدم في المناطق الإستراتيجية، حيث تؤكد مصادر مطلعة أن النظام لا علاقة له بعمليات الاغتيال بشكل مباشر، بل هنالك تشكيل عسكري روسي مختص بالتفجيرات والاغتياوات يتواجد وينشط في السويداء، وهو من يقف وراء عمليات التفجير، فيما تكون مهمة قوات النظام السوري زرع العبوة المتفجرة في المكان الذي تحدده المجموعة الروسية.

تحت سيطرة تنظيم «داعش».

لكن مصادر أمنية نفت صحة تلك الادعاءات مؤكدة أن القاعدة تقع في موقع منعزل وناء عن أي مناطق سكنية، ومن غير الممكن ارتكاب خطأ من هذا النوع فيه، مما دفع بأوباما لإصدار قرار مباشر للبتناغون بتشكيل لجنة سرية للتحقيق في عملية القصف ورفع تقاريرها مباشرة إلى الرئيس الأمريكي ووزير الدفاع.

وأضاف التقرير أن الطيارين العسكريين الذين شاركوا في العمليات قد تلقوا تعليمات مفصلة حول الموقع، وعن عدد وحجم القوات المتواجدة فيه، ولم يكن من الممكن وقوع أي خطأ في تقدير من يسيطر عليه، خاصة وأن قوات النظام كانت قد انتزعت من تنظيم الدولة قبل فترة وجيزة، مما يعزز فرضية ضلوع مسؤولين كبار في الاستخبارات المركزية الأمريكية ووزارة الدفاع بتنفيذ العملية ضد قوات النظام السوري عن سبق الإصرار.

وتشير المصادر إلى أن الموقف الروسي قد عزز الغموض بهذا الشأن؛ فقد كانت غرف العمليات الروسية في موسكو ودمشق على علم بالعملية الأمريكية لكنها لم تتخذ أي إجراء لوقفها، ملمحة إلى أن الكرملين كان يرغب بتوريط واشنطن في المأزق السوري واتخاذ العملية ذريعة لإنهاء الهدنة والبدء في عملية حلب التي كانت إيران تعد العدة لها منذ عدة أسابيع، وقد تم قصف قافلة الإغاثة التابعة للصليب الأحمر بعد يومين بالصورة نفسها لإفشال الدبلوماسية التي كان يعمل عليها كيري حتى اللحظات الأخيرة.

الاستخبارات الأمريكية تعزز نشاطها ضد تحالف الاستخبارات الروسية والإيرانية

أكد موقع «إنتل نيوز» الأمني (١٤ سبتمبر ٢٠١٦) أن وكالات الاستخبارات الأمريكية تعزز قدراتها في مراقبة المؤسسات الروسية وبرامج مكافحة الإرهاب المتعلقة بها، فيما وُصِف بأنه أكبر نشاط تجسسي أمريكي ضد روسيا منذ الحرب الباردة.

ونقل الموقع عن خبراء أمريكيين أن تنامي عمليات التجسس الأمريكية ضد أهداف روسية يمثل أكبر عملية تحول في مجال التجسس وتوفير الإمكانيات اللازمة لها، نظراً لوجود اعتقاد بإمكانية الربط بينها وبين المهددات الإرهابية في منطقتي الشرق الأوسط ووسط آسيا.

وأكد التقرير أن الولايات المتحدة لم تخصص منذ انهيار الاتحاد السوفيتي سوى ١٠ بالمائة من قدراتها نحو مراقبة روسيا، لكن

تركيا تعزز قدراتها الاستخباراتية عقب

فشل المحاولة الانقلابية

كشف موقع «إنتلجنس أون لاين» الأمني (١٤ سبتمبر ٢٠١٦) أن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان يعمل على خطة شاملة تشمل إصلاح المؤسسة الأمنية وتعزيز قدراتها عقب فشل المحاولة الانقلابية في شهر يوليو الماضي.

ويشرف على هذه الخطة وزير الداخلية الجديد سليمان سويلو الذي عمل كمسؤول في جهاز الأمن الوطني التركي لفترة طويلة، وكذلك رئيس جهاز الشرطة الجديد سلامي ألتينوك، وتتضمن دمج قطعات من مختلف الوكالات الاستخباراتية ووضعها تحت إشراف وزارة الداخلية، وإنشاء جهاز مركزي للتنسيق بين مختلف الأجهزة الأمنية، ويعمل وزير الداخلية الحالية على صياغة قانون جديد تخضع بموجبه الشرطة العسكرية وحرس الحدود وغيرها من الأجهزة لوزارة الداخلية.

وبموجب هذه الخطة ستركز عمل جهاز الأمن الوطني (MIT) على الأنشطة الخارجية، وسيتم تكليف رئيس الجهاز الحالي حقان فيدان بمهمة مكافحة التجسس، في حين يتوقع أن تستمر عملية تطهير الجهاز لبعض الوقت.

وعلى الصعيد نفسه؛ أكد موقع «إنتل نيوز» الأمني أن جهاز الاستخبارات التركي (MIT) يعمل على تعزيز قدراته خارج البلاد، مشيراً إلى وجود نحو ٦٠٠٠ عميل للجهاز في ألمانيا يقومون بمراقبة أنشطة المنظمات الانفصالية الكردية، كما يعملون في صفوف الجالية التركية التي يبلغ عددها نحو ٣ ملايين نسمة، وتنشط في صفوفهم مؤسسات تابعة لمجموعة فتح الله غولن.

ولم يحدد المصدر إن كان جميع العناصر الستة آلاف هم عملاء يتقاضون رواتب من الجهاز أم أنهم متعاطفون مع النظام ويعملون بصورة طوعية.

اللواء علي مملوك يطمح إلى دور

سياسي في المرحلة الانتقالية بدعم روسي

أكد موقع «إنتلجنس أون لاين» (١٨ سبتمبر ٢٠١٦) أن موسكو ترغب في تعيين رئيس مكتب الأمن القومي بدمشق اللواء علي مملوك رئيساً للوزراء في المرحلة الانتقالية بسوريا.

وقد تم الكشف عن رغبة موسكو عقب زيارة سرية قام بها مملوك لموسكو في ٦ سبتمبر الماضي، وكان اسمه قد طُرح قبل ذلك من قبل المسؤولين الروس أثناء مفاوضات فيينا في شهر نوفمبر

الماضي.

وأشار التقرير إلى أن مملوك قد استُدعي من قبل موسكو في ٦ سبتمبر أثناء التحضيرات التي كان الكرملين يعدها للإعلان عن اتفاقية كيري-لافروف لإنشاء غرفة عمليات مشتركة لاستهداف تنظيم «داعش» وعناصر «القاعدة» في سوريا.

وقد اجتمع مملوك مع وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو، كما التقى مع مسؤولين من جهاز الاستخبارات الروسي (GRU).

وأكد الموقع أن مملوك هو الذي كان يقف خلف تسريبات الاتصالات الجارية بين دمشق وأنقرة من خلال جهاز الأمن الوطني التركي (MIT) ومكتب الأمن القومي السوري الذي يترأسه مملوك نفسه، معتبراً أنه يقوم بدور محوري في ترتيب الملفات الخارجية مع واشنطن وأنقرة من جهة وموسكو وطهران من جهة أخرى للتوصل إلى اتفاقية يمكن أن يُعين بموجبها رئيساً للوزراء في المرحلة الانتقالية.

واستبعدت مصادر مطلعة أن يتمكن مملوك من تحقيق طموحاته في ظل التصفيات الدموية التي تطال رؤساء الأجهزة الأمنية في سوريا وعلى رأسهم اللواء آصف شوكت واللواء رستم غزالة واللواء جامع جامع، وكانت صحيفة «لوفينغارو» الفرنسية قد كشفت قبل أيام أن القيادي في «حزب الله» عماد مغنية قد قتل في سوريا على يد قائد الفرقة الرابعة في الجيش السوري ماهر الأسد.

في هذه الأثناء يلاحق جهاز إف بي آي (FBI) الأمريكي ضابطاً سابقاً في جهاز المخابرات السوري يقيم في فلوريدا بتهمة إخفاء معلومات أساسية عن السلطات الأمريكية لدى تقدمه بالحصول على الجنسية السورية قبل عدة سنوات.

وأكد موقع «إنتل نيوز» الأمني (٣٠ سبتمبر ٢٠١٦) أن جهاز الشرطة الفيدرالية الأمريكية قد عرض جائزة لمن يدي معلومات عن العميد مصطفى عابد أيوب (٧٥ سنة) والذي عمل مدة عشرين سنة في جهاز المخابرات العامة السوري في حماة وحمص ودمشق.

وكان أيوب قد اختفى في أمريكا عقب اتهامه بإخفاء معلومات عن السلطات الأمريكية، دون التوضيح إن كانت طبيعة التهمة أمنية أم مدنية، لكن بيان الشرطة قد وضع احتمال أن يكون أيوب قد انتقل إلى العاصمة اللبنانية بيروت.

المصالحة التركية-الروسية أنهت

طموحات الاستقلال الكردية

أشارت مصادر أمنية مطلعة أن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان قد قام بمناورة مع الروس للتوصل إلى اتفاق حول الملف السوري، حيث ألغى مطالبته بالاستقالة الفورية لبشار الأسد، مقابل تصفية

الريملان وكوباني تعتبران أهم مراكز الوجود الأميركي. وعلى الرغم من تدفق المساعدات الأمريكية لوحدة حماية الشعب الكردي عبر معبر «سيمالكا» الحدودي، بين إقليم كردستان العراق وبين مناطق سيطرة حزب «الاتحاد الديمقراطي» في سوريا، عقب اعتمادها من قبل واشنطن كقوة مشاة رئيسية؛ إلا أن الولايات المتحدة لم تتعامل حتى الآن مع «الاتحاد الديمقراطي» خارج نطاق التعاون العسكري، ولم تنجح جهود «الاتحاد الديمقراطي» في فتح ممثلات له في أميركا ودول «التحالف»، ولم يحقق الحزب أي إنجاز سياسي خارج نطاق اعتراف النظام السوري به كإدارة محلية، كما انتهت صلاحية ممثليته السياسية في موسكو بعد التفاهات الروسية-التركية. وبات الإعلان عن البدء بتطبيق «النظام الفيدرالي» الذي كان مفترضاً في مطلع شهر أكتوبر الجاري خالياً من معناه السياسي، إذ لا يبدو «الاتحاد الديمقراطي» قد تمكن من إقناع أي دولة إقليمية أو كبرى بالاستمرار في دعم مشروعه السياسي. ولعل هذه هي العقبة الرئيسة التي تقف في وجه العلاقة الأميركية-الكردية، إذ إن الولايات المتحدة لا تستطيع إغضاب تركيا باعتبارها سياسياً بإقليم «روج آفا» الفيدرالي، على الرغم من الوعود الأميركية بذلك أثناء زيارة وفد «الإدارة الذاتية» إلى واشنطن في مايو ٢٠١٦. ولا توجد في الوقت الحالي أية مؤشرات على إمكانية اعتراف أميركي أو روسي، بمشروع الفيدرالية خارج نطاق الاجتماعات السرية، لأسباب أهمها عدم قدرة «الاتحاد الديمقراطي» على الخروج من عباءة «العمال الكردستاني» وصياغة علاقات دولية خارج التوصيف الدولي لحزب «العمال الكردستاني» كمنظمة إرهابية.

تطورات عسكرية

تخاذل أمريكي إزاء التصعيد الروسي في حلب، والمعارضة تحصل على مضادات

للطيران

في اجتماع لجنة النواب في البيت الأبيض، يوم الأربعاء الماضي، ناقش مسؤولون من وزارة الخارجية ووكالة المخابرات المركزية وهيئة الأركان المشتركة شن ضربات عسكرية محدودة ضد النظام لتعطيل قدراته وإجباره على وقف إطلاق النار و زيادة الضغط عليه للعودة إلى

الحلم الانفصالي الكردي، وحصل على دعم واشنطن من خلال تعزيز دور أنقرة في القتال ضد داعش، وأصبحت بذلك أنقرة أيضاً الرابع الأكبر من التطورات الأخيرة في حين أصبح الأكراد هم الخاسر الأكبر من سلسلة الأحداث الأخيرة، إذ إنهم فقدوا الفرصة لتحقيق طموحاتهم بالاستقلال في سوريا.

ويسود الاعتقاد لدى الأكراد أن تأييد الولايات المتحدة للتوغل التركي في الأراضي السورية هو تكرار لخيانة القوى العظمى لوعودها لهم في نهاية الحرب العالمية الأولى بإقامة دولة خاصة بهم في تسوية ما بعد الحرب.

ووفقاً للتقرير، فإن أكراد سوريا يقولون إن هدفهم يقتصر على إقامة منطقة حكم ذاتي لا دولة خاصة بهم، مما يستلزم الربط بين المناطق التي يسيطر عليها الأكراد في غرب وشرق سوريا (عفرين في الغرب وكوباني في الشرق)، وهو الأمر الذي لن تسمح به تركيا مهما كلفها الأمر، إذ تعتبره تهديداً للأمن القومي التركي.

وفيما يبدو أن التوغل العسكري التركي في شمال سوريا يرمي إلى طرد داعش من مدينة جرابلس الحدودية، فإن الكثيرين يعتقدون أن تركيا تستهدف أساساً إحباط الطموحات الكردية الإقليمية في المنطقة؛ وبتأثير يرون أنفسهم على مر التاريخ أدوات في أيدي القوى العالمية التي تستخدمهم في معارك بالوكالة لخدمة مصالحها الخاصة، ثم يتم التخلص منهم، في نهاية المطاف، ويُتخلى عنهم، فالولايات المتحدة زوّدت الأكراد السوريين بالأسلحة ودربتهم عسكرياً، لكنها لم تفعل شيئاً لإزاء ترسيخ الروابط لعلاقات أمريكية مع الجناح السياسي للمليشيات (حزب الاتحاد الديمقراطي) بسبب ضغوط تركيا ومخاوفها من تقدم الأكراد. وعلاوة على ذلك، لم تتعهد الولايات المتحدة بأي وعود للأكراد تتجاوز الدعم العسكري في الحرب ضد «داعش»، باستثناء عبارات تأييد لأهمية دور الأكراد في المفاوضات حال انعقاد محادثات سلام جديدة.

ويبدو أن افتقار حزب الاتحاد الديمقراطي إلى التأييد الأميركي قد تسبب في منعه من المشاركة في محادثات السلام السورية التي عقدت من قبل في جنيف، ومن ثم فإن المخاوف تتزايد الآن من أن تقوم واشنطن بالتخلي عن الأكراد السوريين في نهاية المطاف من أجل تحسين علاقاتها مع تركيا.

وكان الموقع الرسمي لحزب «الاتحاد الديمقراطي» (الفرع السوري لحزب «العمال الكردستاني») قد نقل يوم الإثنين ٢٨ سبتمبر عن مصدر قيادي في قوات «الأسايش» الأمنية التابعة للحزب، أن وفداً من «مكتب التحقيقات الفيدرالي» الأمريكي يضم ضابطاً رفيعي المستوى بالإضافة إلى خبراء أمنيين سيقوم قريباً بزيارة إلى القيادة العامة لـ«أسايش روج آفا» في مدينة القامشلي شرقي الحسكة، وذلك لافتتاح مكتب في القامشلي، بهدف تبادل المعلومات، خاصة وأن

إمكانية رفع إدارة أوباما الحظر المفروض منذ فترة طويلة بالسماح قطر والسعودية تسليح الثوار بالصواريخ المحمولة المضادة للطائرات. وأبلغ مصدرٌ يوم الثلاثاء موقع «ميديل إيست آي» أن الولايات المتحدة قد أكدت أنها ستسمح للدولتين الخليجتين ببدء الشحن. وأكد أن الولايات المتحدة منحت الضوء الأخضر لبدء إرسال هذا النوع من الصواريخ المحمولة إلى الثوار من خلال طرق الإمداد التي لا تزال مفتوحة عبر الأردن وتركيا، وتم إبلاغ الثوار باستهداف المروحيات السورية وليست الروسية.

لكن مسؤولاً أمريكياً، تحدث شريطة عدم الكشف عن هويته لوكالة «رويترز»، قائلاً: إن واشنطن منعت إرسال أعداد كبيرة من أنظمة الدفاع الجوي المحمولة على الكتف إلى سوريا، وبدلاً من ذلك، عملت على توحيد الحلفاء الغربيين والعرب لتوجيه أسلحة التدريب والمشاة إلى جماعات المعارضة المعتدلة، ملمحاً إلى أن مشاعر الإحباط من واشنطن تعزز احتمال أن لا يستمر حلفاؤها في الخليج أو تركيا في السير ورائها، أو ربما سوف يغضون الطرف عن تزويد الداعمين لمجموعات الثوار بمنظومات الدفاع الجوي المحمولة.

وعلى الصعيد نفسه أكد موقع «ديفنس ون» الدفاعي (٢٩ سبتمبر ٢٠١٦) أن الولايات المتحدة لا تنوي تزويد المعارضة بأية مضادات للطائرات في الوقت الحالي، لكنها تعمل على تزويدهم بأسلحة أخرى لمواجهة المدرعات والمدفعية لصد الهجوم الذي تتعرض له مدينة حلب من قبل النظام وحلفائه، لكن الموقع نقل عن مصادر مقربة من وزارة الدفاع الأمريكية ووكالة الاستخبارات المركزية وجود توجهات لتزويد المعارضة بأسلحة نوعية لم تكن متوفرة لديهم من قبل عن طريق المملكة العربية السعودية وتركيا.

وفيما يبدو أنه تمرد على أمريكا من قبل حلفائها؛ تناقلت وسائل الإعلام تسريبات أمنية مفادها أن فصائل من المعارضة قد حصلت بالفعل على أسلحة خفيفة، وقذائف هاون وقاذفات صواريخ «غراد» بلغارية وتشبيكية الصنع من عيار ١٢٢ مم، وراجمات صواريخ، ومدفعية ميدان وذخيرة، بالإضافة إلى صواريخ «تاو» المضادة للدروع، فضلاً عن وصول شحنتي صواريخ مضادة للطائرات على الأقل، من النوع الذي يحمل على الكتف، والتي يمكن أن تحدث فرقاً إذا ما تم استخدامها بصورة فعالة مع صواريخ «غراد» بعيدة المدى، لاستهداف المطارات التي تقلع منها الطائرات الحربية، إلا إنه من الواضح أن فصائل حلب لم تحصل على أي من هذه الصواريخ التي ذهبت في سرية تامة إلى الفصائل المرتبطة بتركيا، والتي تعمل بصورة لصيقة مع المشروع التركي لإنشاء منطقة آمنة شمال البلاد.

طاولة المفاوضات.

وشملت الخيارات المطروحة قصف القواعد الجوية للنظام باستخدام صواريخ كروز وغيرها من الأسلحة البعيدة المدى التي تطلق من طائرات التحالف والسفن، وأعرب ممثلو وكالة الاستخبارات المركزية وهيئة الأركان المشتركة عن تأييدهم لمثل هذه الخيارات، حيث يسود الاعتقاد في وكالة المخابرات المركزية وهيئة الأركان المشتركة أن سقوط حلب من شأنه أن يقوض أهداف أمريكا في محاربة الإرهاب في سوريا.

ولكن البيت الأبيض استمر في موقفه على معارضة القيام بأي عمل عسكري، حيث صرح مسؤولون أمريكيون أن أوباما ليس مستعداً لإرسال مزيد من القوات العسكرية إلى الأراضي السورية، وأن كل الخيارات العسكرية التي تجري مناقشتها يُخشى من مخاطرها أو عواقبها السلبية.

ونقلت المصادر عن مسؤولين في الإدارة قولهم إن كيري لم يحدد في الفترة الأخيرة استخدام القوة العسكرية الأمريكية ضد نظام الأسد. إذ إنه يفضل، حالياً، استمرار العمل الدبلوماسي مع روسيا، حتى في مواجهة ما يقول هو استعداد موسكو ل«غض الطرف»، هذا إن لم تشارك مباشرة، عن جرائم الحرب في حلب.

ويُقال، إن منسق منطقة الشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي، روب مالي، ومبعوث الرئيس الخاص للتحالف ضد «تنظيم الدولة»، بريت ماكجورك، لا يُجبدان أي تصعيد عسكري ضد نظام الأسد. وعلى هذا، ليس هناك توافق في الآراء بشأن ما ينبغي أن يُعرض من خيارات على مكتب الرئيس. وتشمل الخيارات الأخرى ضخ الأسلحة لبعض الجماعات الثورية وزيادة في نوعية هذه الأسلحة، لتمكينهم من الدفاع عن المدنيين في حلب.

وكان موقع «إنتلجنس أون لاين» (٢٨ سبتمبر ٢٠١٦) قد تحدث عن اجتماع رديف عقد بين مسؤولين أمنيين وعسكريين من السعودية وتركيا وقطر والإمارات والولايات المتحدة بمدينة الرياض في ٢٤ سبتمبر الماضي، حيث ساد التوتر في الاجتماع، وبذل مسؤولون من جهاز الاستخبارات المركزية الأمريكية جهوداً مضنية لإقناع نظرائهم بعدم تزويد المعارضة بمضادات جوية محمولة على الكتف خشية انتقام الروس، وأسفر الاجتماع عن الاتفاق على تزويد مقاتلين من المعارضة بصواريخ مضادة للطائرات في المناطق الحدودية مع تركيا دون إدخالها لمدينة حلب لضمان عدم وصولها إلى «جبهة فتح الشام».

وسرعان ما سرب موقع «ميديل إيست آي» معلومات تفيد أن الولايات المتحدة تستعد للسماح لحلفائها الخليجيين بتزويد المعارضة بصواريخ مضادة للطائرات، في حين نقلت وكالة رويترز للأنباء عن مسؤولين أمريكيين قولهم إن القصف المكثف على حلب قد «عزز»

حلب: توقعات بعملية محدودة على الأرض، وقلق روسي-إيراني من «تلاشي» قوات الأسد

تفيد مصادر عسكرية مطلعة أن عمليات القصف الجوي الروسي على أحياء حلب الشرقية المحاصرة، ستعقبها قيام قوات النظام والمليشيات بعمليات برية محدودة من محاور مختلفة، بغرض استنزاف المعارضة واكتشاف مناطق ضعفها، حيث يتزامن الاستنزاف الجوي والبري مع ضغط إنساني هائل على فصائل المعارضة جراء الحصار المطبق وارتفاع نسبة المصابين والجرحى والقتلى بين المدنيين.

وقد وسعت قوات النظام عملياتها البرية باتجاه أحياء حلب الشرقية المحاصرة، لتشمل الجبهات الغربية في «مشروع ١٠٧٠ شقة» وسوق الجبس ومنطقة عقرب خارج المدينة. وشنّت القوات المهاجمة سلسلة هجمات متزامنة، الثلاثاء، في جبهات العامرية والشيخ سعيد وجبهات حلب القديمة في أحياء؛ الفرافرة والحراولة وساحة الحطب والحميدية وباب النصر وباب الحديد. وتم استخدام قذائف المدفعية والهاون بكثافة، مستهدفة مواقع المعارضة الأمامية وخطوط دفاعاتها، في الوقت الذي لا تستطيع فيه الضربات الجوية الروسية ضرب الأهداف ذاتها نظراً لقرب خطوط المعارضة والنظام من بعضها، بحيث لا تفصلهما سوى أمتار قليلة كما في أحياء حلب القديمة.

وحاولت قوات النظام والمليشيات خلال هجومها الأخير تدمير دفاعات المعارضة وتحصيناتها المتقدمة وكسر الخطوط الأولى لجبهات القتال دون أي تغيير جوهري، وبالتحديد في قلب المدينة التاريخي، والذي شهد العديد من محاولات تقدم فاشلة.

ويسود القلق في الكرملين من أن عمليات القصف الذي يقوم به سلاح الجو الروسي، قد لا تجد من يترجمها كإنجازات على الأرض، حيث تتحدث المصادر عن تضائل قوات النظام إلى نحو سبعة آلاف مقاتل في الشمال، وقد تأخرت عملية حلب لفترة طويلة بسبب لجوء موسكو وطهران إلى شحن أعداد كبيرة من عناصر «حزب الله» اللبناني والمليشيات العراقية والأفغانية، حيث تعاني قوات النظام من انهيار كامل في تشكيلتها، في حين تؤكد المصادر أن بشار الأسد لا يمسك عسكرياً بالأرض، ولاحظت أن قبوله الهدنة يتعلق بمدى مقدرته على إقناع حلفائه من الميليشيات التابعة لإيران بالتزامها.

وفي دراسة حديثة أكد الخبير العسكري «توبياس شنايدر» أن «القوة العسكرية للأسد تلاشت»، وأن وحدتي «القوات الخاصة» المعروفتين

ب«النمور» و«صقور الصحراء» تتألفان في الواقع من قوات غير نظامية، الأولى بقيادة ضابط من المراتب المتوسطة، والثانية بقيادة أخوين ممن اكتسبوا شهرة ومالا من عمليات التهريب عبر الحدود مع العراق، معتبراً أن «الفرقة الرابعة» من قوات النخبة، التي يفترض أن ماهر، شقيق الرئيس السوري، يقودها، هي وهمية أكثر منها حقيقية، فيما يدير الأخوان مخلوف، ابنا خال الأسد، ميليشيات خاصة بهما، وكذلك يفعل عدد من رجال الأعمال، في حين انقسم «الجيش العربي السوري» إلى مجموعات قليلة الموارد والتسلح، تقمّت على فرض الإتاوات على السوريين في المناطق التي تحاصرها.

وعلى الصعيد نفسه نشر الجنرال السابق ميخائيل خودارنوك على موقع «غازيت» الروسي المقرب من الكرملين بحثاً طالب فيه موسكو بسحب قواتها من سوريا قبل نهاية هذا العام تفادياً لانهيارات كبرى يمكن أن تقع؛ إذ إن جيش النظام يتوزع على ألفي حاجز محصنة وغير مرتبطة ببعضها، ويحتمي الجنود في كل حاجز وراء تحصينات خوفاً من هجمات المعارضة، ويقتاتون على ابتزاز السكان المحليين وسلب مواردهم.

ولاحظ الخبير الروسي أنه على مدى العام الماضي، كان جيش الأسد مهزوماً دائماً، ولم ينجح في شن هجوم ناجح واحد، وسبب ذلك انعدام الموارد والتسلح ونقص في عدد المقاتلين والخوف من تكلفة الهجوم مادياً وبشياً وانحدار الروح المعنوية للمقاتلين، مؤكداً أن النظام لا يسيطر إلا على الحدود مع لبنان، وعلى ٥٠ كيلومتراً فقط من الحدود مع الأردن.

ورأت الدراسة صعوبة الاعتماد على سلاح الجو السوري الذي بات يشكل ٧٠ بالمائة من القوة النارية لقوات الأسد على مدى السنوات الخمس الماضية، لكنه لا يوفر أي إسناد جوي لمقاتلي الأسد على الأرض، مؤكداً أن مقاتلات الأسد تغير منفردة لتوفير الموارد وتقليل المخاطر، في حين خسرت قوات الأسد ٢٠٠ مقاتلة و١٥٠ طياراً في الغارات ضد المعارضين، ومن غير الممكن تعويض هذه الخسائر الفادحة في القوات الجوية، خاصة وأن الاتفاقية مع موسكو بتدريب طيارين معلقة منذ فترة، مما يقلص عدد المقاتلات العاملة لدى الأسد إلى نحو أربعين فقط، تقابلها ٤٠ مروحية مازالت عاملة.

وكان موقع «ديفنس ون» العسكري (٣٠ سبتمبر ٢٠١٦) قد كشف أن الحملة العسكرية ضد مدينة حلب قد تم التخطيط لها من خلال حشد نحو ٥٠٠٠ مقاتل من الميليشيات الشيعية لتعويض النقص الفادح في المقاتلين لدى جيش النظام الذي اكتفى بدور مساند في هذه المعركة.

وتحدثت مصادر عسكرية أمريكية عن توجه قوة برية أجنبية تتكون من نحو ثلاثة آلاف مقاتل مدعومين من إيران وصلت إلى حلب لاستهداف أحياء السكري والشيخ سعيد والعامرية، بهدف

من واشنطن وبدعم ملحوظ من موسكو التي ترغب في تكرار السيناريو في حلب لمنع عودة المعارضين وعوائلهم إلى المدينة بعد انقضاء العمليات العسكرية فيها.

وتحدث التقرير عن حملة تحشيد ضخمة تقوم بها إيران لإغراء الشيعة بالمشاركة في عمليات حلب والإقامة فيها، حيث أشرف قائد فيلق القدس قاسم سليمانى شخصياً على توزيع المقاتلين حول المدينة وتزويدهم بكميات كبيرة من السلاح والعتاد العسكري، مؤكداً أن سليمانى يسهم في تخفيف الأعباء الاقتصادية عن حكومة بغداد التي تعاني من تفشي البطالة في صفوف الشباب ودفح الشيعة منهم للمشاركة في العمليات العسكرية بحلب وإطلاق الوعود لهم بمكافآت مغرية، في حين ينشط ملائي الشيعة لتحريض الشباب العراقي على: «الدفاع عن المقامات المقدسة في سوريا»، حيث ارتفعت أعداد منسوبي «فيلق بدر» في سوريا، والذين يحصلون على مرتباتهم من ميزانية الجيش العراقي وكذلك من قبل طهران التي تعمل على تحويلها إلى مدينة شيعية بعد أن أحكمت سيطرتها على بغداد ودمشق، خاصة وأن حلب تعتبر من أهم المدن التجارية في الشرق الأوسط، ولدى إيران مصانع ومصالح اقتصادية ومنشآت إستراتيجية في قطاع تصنيع الصواريخ الباليستية في مدينة حلب ومحيطها، وترغب في توطین أعداد كبيرة من أبناء الميليشيات وعوائلهم بعد إفراغ المدينة من سكانها.

وأكد التقرير أنه قد تم حشد نحو ٧٥٠٠ متطوع من الشباب العراقيين الذين ذهبوا إلى سوريا دون تلقي التدريبات الكافية، وقد قتل منهم ما يزيد عن ٨٠٠ في الأشهر الماضية جراء العمليات التي شنتها المعارضة ضد النظام.

ووفقاً لتقديرات أمنية مطلعة؛ فإن القيادة الروسية في سوريا وهيئة الأركان العامة السورية تعملان على خطة «تكتيكية»، تهدف إلى دفع السكان المدنيين السنة وكذلك الثوار من المدينة باتجاه الحدود التركية.

وإذا سارت الإستراتيجية كما هو مخطط لها، فسينتهي الأمر باللاجئين النازحين من حلب إلى المنطقة الآمنة، التي يعمل الجيش التركي على اقتطاعها، وإذا تحققت هذه الخطة في شمال سوريا، فإنه سيُعمل بها قريباً في الجنوب السوري.

هل تدعم موسكو عملية «درع الفرات»

التركية؟

أكد موقع «ديبكا» (٣٠ سبتمبر ٢٠١٦) أن عمليات القصف الهجمي في حلب تخفي وراءها صفقات هادئة تعمل على صياغتها القوى

تأمين طريق الراموسة لتطويق الأحياء الباقية من حلب الشرقية، وتزامن ذلك مع بث قناة «النجباء» العراقية صوراً تُظهر زعيم ميليشيا «النجباء» الشيعية أكرم الكعبي يتجول في جبهات القتال في ريف حلب الجنوبي. في حين حرص الجنرال رحيم صفوي حرص على إبراز الدور الميداني لايران في سوريا، لافتاً إلى أن القوى الرئيسية التي تدير المعارك في سوريا هي القوات السورية والإيرانية و«حزب الله».

إيران ماضية في مخططاتها لإحكام

السيطرة على دمشق... وحلب

كشف الخبر في الشأن السوري والإيراني دكتور رافي زاد عن خطة إيرانية على المدى الطويل للسيطرة على سوريا، حيث يقول الكاتب في مقال نشرته صحيفته «هافينجتون بوست» الأمريكية: إن التمدد الاقتصادي الإيراني في دمشق سيكون له انعكاسات كبيرة على نفوذ إيران الجيوسياسي والاقتصادي في المنطقة على المدى البعيد، مشيراً إلى أن المساعدات الإيرانية المالية والعسكرية وفي مجال الطاقة، وكذلك الاستثمارات في البنية التحتية، لاتزال معظمها في شكل تسهيلات ائتمانية وقروض، حيث تنفذ إيران أجندة اقتصادية تشبه خطتها في العراق بعد الغزو الأمريكي، لكن الفرق هو أن إيران سوف تسترد قروضها عبر عقود في العقارات السورية عن طريق شراء الأراضي.

ومن شأن ذلك أن يعطي إيران قدراً كبيراً من السيطرة على سوريا، إذ إن هذه الاستثمارات لا تتم مع الأسد فحسب، بل مع كثير من الميليشيات الشيعية الأخرى، وإذا انتهت الحرب فستكون إيران اللاعب الأكثر أهمية في الاقتصاد السوري. حيث توقع إيران كل عام تقريباً عقداً جديداً مع سوريا مقابل نحو مليار دولار في صورة تسهيلات ائتمانية، كما اكتسبت إيران أيضاً دوراً مهماً في الاقتصاد السوري منذ أن تقلص التبادل التجاري بين سوريا وتركيا وغيرها من اللاعبين الإقليميين.

وعلى صعيد آخر؛ أكد موقع «ديبكا» اليهودي أن الميليشيات الشيعية المرابطة حول حلب تعمل على خطة شاملة لإفراغ المدينة من سكانها كما فعلت قوات الحشد الشعبي في تكريت والرمادي والفلوجة بالعراق، حيث تنفذ إيران خطة طموحة لتهجير سكان حلب من المدينة قسراً، وتعزيز السيطرة العسكرية على محيطها، ومن ثم توطین الشيعة من عوائل هذه الميليشيات في أحيائها.

وعلى الرغم من احتجاجات الضباط الأمريكيين على الأرض من هذه السياسة في العراق؛ إلا أن خطة إيران مضت دون أية معارضة فعلية

الكرملين يعزز قواعده وقدراته العسكرية في سوريا

أفاد موقع «ديبكا» (٣٠ سبتمبر ٢٠١٦) عن قيام سفن خفر روسية بتوسيع قاعدة طرطوس البحرية لتمكينها من استيعاب السفن العسكرية الأكبر حجماً في المستقبل القريب، حيث يتم العمل على إنشاء مرفأين بعمق ١٠٠ متر لكل واحد منهما مما يُمكن الفرقاطات الروسية من طراز (Neustrashimyy-class ١٢٩m) والمدمرات من طراز (Udaloy-class ١٦٣m) من الرسو في الميناء، والسفن الحربية من طراز (Kuznetsov-class ١٨٦m, long Slava-class) و(٢٥٢m Kirov-class)، بالإضافة إلى حاملة الطائرات الروسية الوحيدة (Admiral ٣٠٥m) (Kuznetsov)، ويهدف ذلك لاتخاذ «طرطوس» الميناء الأساسي للسفن الروسية في البحر المتوسط، وخاصة (Moskva) التي تحمل مضادات للسفن وللغواصات.

وأكد التقرير أن موسكو تنوي الانتهاء من العمل على مشروع توسعة ميناء طرطوس بحلول ديسمبر من العام الجاري، وتتضمن الخطة إضافة مواقع للرسو، ومخازن للأسلحة ومبان للصيانة والخدمات اللوجستية والتزود بالوقود، وللموقع أهمية إستراتيجية لروسيا نظراً لوقوعه مقابل مقر الأسطول السادس، وإمكانية وصول سفن الإسناد من أسطول البحر الأسود، والقدرة على إنشاء منطقة حظر طيران على طول الساحل السوري في مساحة تمتد ٧٤ كم ما بين قاعدتي «طرطوس» و«حميميم».

وترغب موسكو بتخفيض عدد مقاتلاتها في قاعدة «حميمي» فور الانتهاء من عمليات الوسعة بطرطوس، مما يمكن من رسو حاملة الطائرات (Kuznetsov) والتي تحمل ٤١ قاذفة بهدف تخفيض النفقات.

ومن ضمن الأعمال التي يتوقع أن تقوم بها حاملة الطائرات الروسية لدى وصولها إلى ميناء طرطوس إجراء تجارب على صواريخ «X-٣٨»، التي تعد وسيلة من وسائل «التدمير الجديدة» في المنطقة، حسب تعبير مصدر في المجمع الصناعي العسكري الروسي.

ويتوقع أن تقل الحاملة على ظهرها طائرات من نوع «سوخوي ٣٣»، و«ميغ ٢٩» ومروحيات «كاتران ٥٢»، من أجل إجراء اختبارات قتالية كاملة على تلك الطائرات وما تحمله من ذخائر، تتضمن إجراء اختبارات على استخدام صواريخ «X-٣٨» الجديدة، تحملها مقاتلات ميغ «٢٩»، وإجراء اختبارات لنظام استهداف جديد وعالي الدقة (يدعى SVP ٢٤) عبر قاذفات سوخوي ٣٣، وهو نظام إلكتروني يصوب الصاروخ بشكل دقيق ضامن عدم انحرافه عن الهدف أكثر من بضعة أمتار، ويتضمن وحدتين إلكترونيتين يتم تثبيتهما على

الإقليمية والدولية، مشيراً إلى أن عملية التوغل التركي في الشمال السوري قد تمت وفق اتفاق غير معلن بين بوتين وأردوغان، بحيث تسحب تركيا مقاتلي المعارضة من حلب وتعيد تمركزهم في قطاع شمالي تحت سيطرتها تبلغ مساحته نحو ٥٠٠٠ كم مربع، ويمكن فرض منطقة حظر طيران فيه، كما تتعهد الفصائل بعدم استهداف أية مناطق تقع تحت نفوذ موسكو.

وتبدو هذه الصفقة جزءاً من المداولات التي لم يُعلن عنها في اتفاقية كيري-لافروف، حيث كان كيري من المؤيدين لفكرة احتواء فصائل المعارضة في منطقة حظر جوية تحت سيطرة تركيا شمال سوريا.

ووفقاً لمصادر عسكرية أمريكية فإن واشنطن قد وافقت على تقديم المساعدة لأردوغان في حملته العسكرية، حيث أكد النقيب جيف ديفيس، المتحدث باسم وزارة الدفاع الأمريكية، إرسال قوات أمريكية لتقديم المشورة والمساعدة لتركيا، وهي قوات خاصة ستعمل على مرافقة قوات المعارضة السورية والتركية لتطهير ومسح الأراضي التي تمت استعادتها من تنظيم «الدولة» في جرابلس والتمهيد لمعركة الرقة، لكن المسؤولين الأمريكيين رفضوا الحديث عن تفاصيل نشر تلك القوات في سوريا؛ لطبيعة المرحلة وحساسية الموقف في ظل الظروف والمتغيرات الدولية.

وأشار التقرير إلى أن تركيا تعهدت بعدم تجاوز عملياتها مدينة الباب شمال شرقي حلب، مما يمكن قوات النظام و«حزب الله» وغيرها من الميليشيات في التوضع بمنطقة أمنية محاذية تتبع لموسكو، وستنحصر خيارات المعارضة في الاستمرار بالقتال دون أية مساعدات أو التراجع إلى المنطقة التركية الآمنة وفق الاتفاق، كما يمكن لهذه القوات أن تفصل نفسها بصورة تدريجية عن تنظيمي القاعدة و«داعش»، مما يسهل استهدافهما بصورة تلقائية من قبل قوات التحالف، مما يبرر الفتاوى التي أصدرها تنظيم «جبهة فتح الشام» بتحريم القتال مع الأتراك» إدراكاً منه بأن الاتفاق الروسي-التركي سيسهم في عزلها ويمكن قوات التحالف من استهدافها.

وأشار التقرير إلى أن رئيس هيئة الأركان الروسي فاليري غيراسيموف التقى نظيره التركي خلوصي أكار في أنقرة يوم الخميس ١٥ سبتمبر بهدف تنسيق الطلعات الجوية لمنع تكرار أية حوادث بين البلدين، كما تم الاتفاق على تعزيز الاتصال والتعاون العسكري بين البلدين.

لكن مصادر في الاستخبارات الأمريكية تعتقد أن أردوغان يتجه نحو استبعاد هذه الخطة على ضوء القصف الروسي لمدينة حلب، وأنه بات يركز جهوده على طرد وحدات حماية الشعب الكردية وتأمين الحدود التركية من تنظيم داعش وقوات حزب العمال الكردستاني.

وأضاف تقرير ديكا (٢٣ سبتمبر ٢٠١٦) أن موسكو تخطط لعملية واسعة في القنيطرة بالتعاون مع قوات النظام والحرس الثوري الإيراني و«حزب الله» والميليشيات الأخرى المساندة، وذلك بهدف دفع نحو ١٢٠ ألف من سكان المحافظات الجنوبية إلى المناطق الحدودية مع الأردن وإسرائيل، حيث تم حشد مقاتلي الفرقة الرابعة في القنيطرة خلال الأيام الماضية، ولوحظ تزودها بدبابات (٩٠-T) الروسية والتي يتم سحب بعضها من الجبهة في حلب للمرابطة في مواقع بالجولان تقع على بعد ٨ كم من الحدود مع إسرائيل، وتزامنت الحشود السورية مع الزج بفرقة من الحرس الثوري الإيراني وقوة من فرقة «الرضوان» التابعة لحزب الله للمشاركة في العمليات المرتقبة، وتم تعيين العميد الدرزي عصام زهر الدين قائداً لهذه القوات بهدف طمأنة دروز المنطقة وتشجيعهم على التعاون مع المخطط الذي يعد النظام له في المنطقة.

وتوقع التقرير أن تدفع المواجهات المرتقبة عشرات الآلاف من المواطنين السنة إلى الحدود مع إسرائيل والأردن، مما دفع الجيش الإسرائيلي لاتخاذ إجراءات احترازية لمواجهة احتمالات التصعيد، وشملت الإجراءات تدشين جدار قوي وطويل على طول الحدود، إلى جانب بناء عوائق أرضية أخرى، وتكثيف وتطوير عملية جمع المعلومات الاستخبارية، والزج بقوات مدربة ومتخصصة في مواجهة تحديات من هذا القبيل.

وبحسب المصادر، فإن كلاً من إسرائيل والأردن تنسقان فيما بينهما في مراقبة وتأمين منطقة مثلث الحدود مع سوريا، دون تقديم تفاصيل، حيث تقوم طائرات إسرائيلية بدون طيار تقوم بإجراء طلعات جوية فوق الحدود الأردنية السورية، لمساعدة الجانب الأردني في الحصول على معلومات استخبارية.

تقارير مراكز الفكر

أوباما يطلق العنان لبوتين والأسد

نشر معهد «أتلانتيك كاونسيل» دراسة (٢٩ سبتمبر ٢٠١٦) تناولت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية إزاء الملف السوري؛ مشيرة إلى أن الهجوم الروسي الأخير على حلب يهدف إلى تحقيق أكبر قدر من المكاسب قبل الانتخابات الرئاسية الأمريكية، في حين يطلق أوباما العنان للروس والنظام السوري اللذان يتبعان سياسة الأرض المحروقة

الطائرة الحربية المراد تعديلها.

في هذه الأثناء تشير مصادر عسكرية مطلعة أن القوات الجوية الروسية عززت تواجدتها العسكري في مطار «الشعيرات» وسط سوريا بأربع مروحيات قتالية متطورة من طراز «٢٨-mi» المعروفة باسم «صائد الليل»، بالإضافة إلى مروحية نقل قتالي من طراز «٨-mi» المعدلة، ومجموعة من القوات الخاصة لا يتعدى عددهم ٥٠ رجلاً يرتدون ألبسة عسكرية صحراوية ودروعاً خاصة شوهدت للمرة الأولى منذ التدخل الروسي في سوريا وتحديداً في مطار «الشعيرات» شرق حمص بنحو ٤٠ كم.

وذكر المصدر أن المروحيات الخمس نفذت طلعات نهائية برفقة ٤ مروحيات هجومية طراز «ميخ ٢٤» بكامل حمولتها القتالية، إضافة إلى مجموعة قوات خاصة في ريف حمص الشرقي.

ورجح المصدر أن هدف القوات الخاصة الروسية تنفيذ عمليات إنزال جوي على متن هذه المروحيات من أجل عدة أمور ضرورية للوجود العسكري الروسي في مطاري «الشعيرات» و«تي فور»، منها تدمير هدف ما في المناطق الجبلية التي يصعب الوصول إليها على متن العربات القتالية، وأسر عناصر معادية قد يشكل الحصول على معلومات منهم الغاية من هذه العملية، إضافة إلى احتلال نقاط هامة وزراعة أجهزة رصد وتتصت فيها على مدار الساعة.

مخاوف إسرائيلية من اشتعال المواجهات في الجولان

أعربت مصادر عسكرية إسرائيلية عن قلقها من توجهات إيرانية لإشعال الجبهة الجنوبية في سوريا من خلال عملية تصعيد ممنهج، فقد أثار سقوط قذائف صاروخية سورية في الجزء الذي تحتله إسرائيل من هضبة الجولان، والغارات التي شنتها الطائرات الإسرائيلية رداً على ذلك، وإطلاق النظام صاروخي «إس-٢٠٠»؛ تساؤلات حول احتمال انهيار الهدوء الذي يسود الحدود وحصول تصعيد مفاجئ هناك يمكن أن يجبر إسرائيل إلى التورط في الصراع الدائر في سوريا بين نظام الأسد وحلفائه الروس والإيرانيين و«حزب الله» من جهة، وميليشيات المعارضة من جهة أخرى.

وفي هذا السياق، ادعى تقرير «ديكا» الأمني أن الروس وجيش الأسد وحزب الله والميليشيات الموالية لإيران يتركزون في القنيطرة في الجولان السوري، وعلى استعداد لهجوم واسع النطاق لطرد الثوار قرب حدود إسرائيل والأردن، وذلك وفق خطة ترمي إلى دفع السكان المدنيين باتجاه الحدود الإسرائيلية والأردنية، في حين يستعد الجيش الإسرائيلي والجيش الأردني للتعامل مع أزمة اللاجئين.

نمو مضطرب حيث أصبح لديها أكثر من ٧ آلاف مقاتل، وأصبحت المعارضة تعتمد عليها بصورة كبيرة على الرغم من أنها لا تؤمن بالهدنة ولا ترغب في إنجاح جهود الهدنة أو التوصل إلى حل سلمي، ويبدو أن فرص التوصل إلى حل للأزمة ستتضاءل في ظل امتناع الولايات المتحدة عن الانخراط بشكل جدي في تعاملها مع روسيا.

أوباما يغلق المقبس عن العملية

السياسة المخادعة في سوريا

نشر موقع «ميدل إيست آي» مقالة (٣ أكتوبر ٢٠١٦) رأت فيها أن تعليق واشنطن المفاوضات مع روسيا قد يكون تحركاً ضعيفاً لأنه بعد ترك طاولة المباحثات ربما لن يكون لواشنطن أي تأثير على مسار الحرب في سوريا.

ونقلت عن جون كيري الناطق باسم وزارة الخارجية الأمريكية قوله: إن تعليق المحادثات لم يكن قراراً قد اتخذ على عجل، لأن موسكو لم تكن راغبة وربما غير قادرة على ضبط القوات الموالية لنظام الأسد، مؤكداً أن النظام وروسيا قد اختارا الحل العسكري، ويبدو أن انهيار المباحثات الروسية الأمريكية قد قضى على أي أمل للتوصل إلى حل دبلوماسي لوقف القتال في القريب العاجل، مؤكداً أن هذا الانهيار يلقي الضوء على ضعف الاستراتيجية الأمريكية التي اعتمدت على اللسان دون العضلات.

ونسبت إلى جوناثان كريستول المحلل في معهد السياسة الدولية قوله: إن تلك المحادثات ما كانت ستؤدي إلى وقف لإطلاق النار طالما أن الصراع بقي أحادي الجانب دون اتفاق حقيقي على شكل سوريا بعد انتهاء الصراع الحالي، مضيفاً أن: سياسة أوباما في سوريا كان محكوم عليها بالفشل من البداية لأنها لم تتجاوز التصريحات الغامضة لإجبار الروس أو النظام على الالتزام بالهدنة، ويبدو أن إدارة أوباما لن تنخرط في الشأن السوري أكثر مما كانت عليه، وستترك الملف للرئيس القادم.

وكان آرون ديفيد ميلر المستشار السابق في شؤون الشرق الأوسط في وزارة الخارجية الأمريكية قد تحدث عن ضرورة توقف واشنطن عن المشاركة في «المحادثات الخادعة» التي يستغلها الروس لتقوية الأسد على الأرض ويتظاهرون أنهم مع الحل الدبلوماسي، والمضي قدماً في خيارات أصعب كتبني سياسة عسكرية حركية لخلق زخم على الأرض أو الانتظار حتى يحتاج الروس وبالتأكيد سيحتاجون إلى عملية سياسية للتخفيف من الوضع.

ويبدو أن أوباما كان يعمل منذ البداية على تجنب الوقوع في «المستنقع السوري»، وأنه لا ينبغي على الولايات المتحدة أن تعلق

في حلب، خاصة وأن سفير بشار الأسد لدى الأمم المتحدة قد أعلن في مجلس الأمن نية النظام استعادة كامل المدينة، وكانت روسيا واضحة في دعمها لتوجهات النظام في تصعيد الهجوم على حلب، وبحسب موقع «أي إتش إس جينيس»؛ فإن النظام وروسيا قد شنا ٢٥٠٦ غارة على حلب منذ بداية هذا العام حتى ٢٧/٩/٢٠١٦ منها ١٠١٥ غارة على محافظة حلب، وأسفر عنها سقوط ١٩٣٧ ضحية.

وأشارت الدراسة إلى أن خسارة حلب ستشكل ضربة نفسية كبيرة للمعارضة وتقوي موقع الأسد وتجعل منه المحاور الوحيد في الصراع الحالي، كما أنها ستؤكد أن فكرة سقوطه أصبحت بعيدة المنال وستدفع المعارضة لإعادة حساباتها في جدوى القتال مع غياب طريق واضح للنصر، خاصة وأن روسيا والأسد باتوا مقتنعين أن خطابات إدارة أوباما لا تعدوا عن كونها مجرد كلام لا يوجد ما يسند على الأرض، مما أتاح لبوتين فرصة تحويل حلب إلى ساحة تجارب مفتوحة للقصف الجوي، حيث يستخدم سلاح الطيران الروسي القذائف الحرارية أو الفسفورية بدرجات حرارة تصل إلى ألف درجة، مما يجعلها شبيهة بقنابل النابالم سيئة الصيت، والتي استخدمتها الولايات المتحدة في فيتنام، كما تستخدم القنابل الفراغية التي تأتي مباشرة بعد القنابل النووية في قوتها التدميرية، في حين يستمر الأسد في إلقاء البراميل المتفجرة التي قتلت نحو ٣٠٠٠ شخص في حلب منذ عام ٢٠١٤.

ويبدو أن روسيا الأسد يشعرون بالأمان في ظل إدارة أوباما، وبأنهم يستطيعون الاستمرار في استخدام مختلف الأسلحة المحظورة دون أي رد فعل، خاصة وأن النظام قد استخدم السلاح الكيميائي ضد شعبه في عدة مناسبات دون أي رد فعل، وتجلى احتقار الأسد لأوباما في مقابلته الأخيرة مع «أسوشيتد برس» عندما قال متهمكاً: إن المسؤولين الأمريكيين يقولون شيئاً في الصباح ويفعلون عكسه في المساء، مؤكداً أنه لا يمكن الأخذ بكلامهم، و«نحن لا نصغي لتصريحاتهم لأننا لا نهتم بها».

أما على الصعيد المحلي في واشنطن؛ فقد أشارت الدراسة إلى تعالي نبرة السخط من سياسة أوباما حيث وقع ٥١ دبلوماسياً أمريكياً على مذكرة داخلية تنتقد سياسة أوباما تجاه سوريا وتحث الإدارة الأمريكية على شن هجمات جوية على مواقع قوات الأسد لإجباره على وقف انتهاكاته المستمرة، ورأت أن سياسة أوباما هي التي مكنت بوتين من تحقيق أهدافه، ودفعت له لعدم الاهتمام بإصلاح علاقاته مع الغرب، وشجعت على مد نفوذ روسيا إلى البحر المتوسط مروراً بسوريا وأوكرانيا.

وبالإضافة إلى ذلك التدهور، فإن تراخي المواقف الأمريكية قد دفع القوى المعتدلة في سوريا إلى التحالف مع المتشددين، حيث باتت «جبهة فتح الشام» في طليعة المقاومة ضد نظام بشار، ولا تزال في

التخطيط له مسبقاً، ويبدو أن قوات الأسد واثقة من نجاح المهمة بعد قطعها طرق إمداد المعارضة وتمكنها من فرض الحصار على المناطق الشرقية تساندها المليشيات الشيعية من لبنان والعراق على وجه التحديد وتحت رعاية الخبراء الروس، وتم ذلك تحت غطاء كثيف من الغارات المكثفة على الأجزاء الشرقية لحلب بالإضافة للقصف المدفعي المتواصل.

ورأت المقالة أن القصف العشوائي يشير إلى ضعف قوات الأسد على الأرض حيث إنها غير قادرة على شن أية عملية دون الدعم الجوي الهائل الذي توفره الطائرات الروسية، كما أنها لا تزال عاجزة عن الإمساك بالمناطق التي تسيطر عليها نظراً لقوة دفاعات المعارضة التي تطالب بمضادات جوية لوقف عمليات القصف، ومثل تمكن المعارضة من فك الحصار عن حلب تغييراً في ديناميكية الحرب، حيث عاودت قوات النظام التقدم ونجحت في إعادة الحصار على المدينة مرة أخرى، وأخذ النظام يتحدث عن العمل لإحراز نصر حاسم قريب.

وفي الوقت الحالي رأت المقالة أن الأمور لا تسير على ما يرام بالنسبة للمعارضة في مدينة حلب، فلو نجحت قوات النظام بالسيطرة على كامل المدينة فسيشكل ذلك ضربة خطيرة للمعارضة وداعميها من الناحية المادية والمعنوية، وسيشكل إنجازاً استراتيجياً للنظام وداعميه، مما يدفع للتساؤل حول ردود الأفعال المتوقعة من قبل داعمي المعارضة، وعلى رأسهم تركيا والسعودية، وستظهر الأيام القادمة إن كانت هذه المعركة هي الحلقة الأخيرة أو أنها بداية فصل جديد في هذه الملحمة الطويلة.

تقييم «استراتيجي بيج»: المعارضة السورية تترنح...

نشر موقع «استراتيجي بيج» دراسة (٤ أكتوبر ٢٠١٦) رأت فيه أن النظام بدأ يكسب نقاطاً ضد المعارضة في حملته الأخيرة بدعم إيران وروسيا، ورجحت أن يختفي تنظيم الدولة عن الساحة مع بداية العام القادم حينما يتم السيطرة على الرقة والموصل مما سيزيح ما يزيد عن ثلث القوى المناهضة للأسد.

ورأت الدراسة أن وجود جزء من فصائل المعارضة إلى جانب القوات التركية في عملية درع الفرات أدى إلى إضعاف المعارضة في حلب ودمشق مما مكن قوات النظام من التقدم على حسابها، حيث تستمر قوات النظام في الشمال السوري مدعومة بالمرتزقة الإيرانيين بالسيطرة على المناطق السكانية والصناعية على أطراف مدينة حلب بينما يستمر الطيران والمدفعية السورية والروسية بدك مواقع

مرة أخرى في حرب مكلفة في العالم الإسلامي، وأن يقتصر الدعم الأمريكي على تسليح وتدريب بعض الفصائل التي تم اختبارها وإرسال أعداد محدودة من القوات الخاصة الأمريكية إلى المناطق الشمالية من البلاد، وبناء على ذلك فقد رأى رائد جرار المحلل في لجنة خدمات الأصدقاء الأمريكية أن الانسحاب من المفاوضات لن يكون له تأثير على الأرض وأن ما يحدث يشير لفشل سياسة أوباما الخارجية مؤكداً غياب السياسة الأمريكية في الأيام المتبقية من إدارة أوباما، حيث تتجه الأنظار للمرشحين الرئيسيين: دونالد ترامب الذي تحدث عن نشر قوات برية لمواجهة تنظيم الدولة، وهيلاري التي تبدو أكثر تشدداً من أوباما، وفي هذه الأثناء تبدو الفرصة سانحة لبوتين إلى ما بعد يناير لأنه لا أحد يريد أن يقدم التزاماً عسكرياً كبيراً تجاه سوريا، وفي الوقت نفسه لن تكون أنصاف الحلول مجدية، لأنها ستزيد من حظوظ اللاعبين الآخرين، إذ إن سوريا جارة للعديد من الدول التي تملك إمكانات ونفوذ وشركاء على الأرض وهو ما لا تملكه الولايات المتحدة.

هل ستحسم معركة حلب الحرب في سوريا؟

نشر موقع إسرائيل ديفينس» مقالة (٢٩ سبتمبر ٢٠١٦) تناول أبعاد تصعيد النظام وحلفائه في حلب، مشيراً إلى أن النظام السوري وحليفته روسيا ربما ينوون الحسم العسكري لإنهاء هذه الحرب الطويلة، فالهجوم الذي شهدته حلب في الأيام الأخيرة يُعتبر مرحلة أخرى من هجومات شامل بدأ في فبراير، وحقق بعضاً من النجاح من خلال رفع الحصار الذي فرضته المعارضة على نبل والزهراء الشيعيتين بالإضافة لسيطرة قوات النظام على مناطق هامة من ضمنها طرق الإمداد الحيوية إلى مناطق سيطرة المعارضة في الجزء الشرقي لمدينة حلب.

وأشار المقال إلى أن طرفي الصراع باتوا يعتقدون أن المعركة ستحسم في حلب، حيث عمدت قوات النظام إلى قطع طريق إمداد المعارضة القادم للمدينة من معبر «اعزاز» وقامت بتحسين مواقعها على طريق الكاستيلو، فيما تمكنت قوات المعارضة من كسر الحصار المفروض عليها بشكل جزئي حينما سيطرت على منطقة الكليات جنوب غرب حلب، وعبرت عن نيتها لتوسيع تقدمها نحو الجزء الغربي لمدينة حلب الواقع تحت سيطرة النظام.

وأدى انهيار الهدنة الأخيرة التي تمت برعاية روسية أمريكية إلى شن هجوم جديد يهدف للسيطرة على حلب الشرقية لحسم مسألة السيطرة على المدينة، ومن الواضح أن التحرك الأخير كان قد تم

والطائرات على مساحة ١٠٠٠ كم منذ بدأت العملية التي يُطلق عليها درع الفرات في ٢٤/٨/٢٠١٦.

ويبدو أن الأوضاع تتجه نحو تمكين تركيا إنشاء منطقة آمنة تمتد على طول ٩٨ كم على الحدود التركية السورية بعمق ٢٥ كم في عمق الأراضي السورية، وبذلك سيكون بالإمكان نقل ملايين اللاجئين السوريين في تركيا إلى مخيمات في الداخل السوري وستستمر تركيا بدعم المخيمات ودعم الجيش الحر كما تواصل تركيا ضغطها على الأمم المتحدة لإعلان حظر للطيران فوق المنطقة، كما تعمل في الوقت نفسه على بناء جدار خرساني بارتفاع ثلاثة أمتار وقد تم انجاز ٢٠٠ كم من الجدار الذي يتوقع إنجازه بحلول فبراير ٢٠١٧، ويهدف منع تسلل المقاتلين عبر الحدود وتوفير نقاط تفتيش ومراقبة على طول الحدود.

في هذه الأثناء تتكبد جماعات المرتزقة والمليشيات الإيرانية خسائر فادحة في الأرواح في معارك حلب، حيث قتل ما يزيد على ٤٠٠ إيراني في سوريا، أما الاصابات في صفوف المرتزقة الإيرانيين فهي أعلى من ذلك بكثير فقد قتل من «حزب الله» اللبناني ما يزيد عن ألف مقاتل كما قتل آلاف من بقية الفصائل الشيعية الأخرى.

وقد نتج عن عملية القصف الأمريكي لمواقع النظام في دير الزور، واستهداف روسيا قافلة إغاثة تابعة للأمم المتحدة في ٩/١٩ وقف العملية الدبلوماسية من جهة، وتفاقم الأوضاع الإنسانية في من جهة أخرى، حيث تتعرقل محاولات إيصال المساعدات لنحو مليون مدني تقطعت بهم السبل بسبب الاقتتال، أما في جنوب سوريا فإن إسرائيل تتهم إيران بتشجيع المزيد من حوادث إطلاق النار على الجانب الإسرائيلي، في حين تتزايد وتيرة القتال في المناطق الحدودية بين فصائل المنطقة الجنوبية وقوات النظام وحينما يتم إطلاق نيران متعمدة من قبل الجانب السوري فإن إسرائيل تعتمد للرد، ويبدو أن الأمور تندر بتصعيد في العمليات العسكرية جنوب شرقي البلاد.

مؤسسة علاقات عامة تقوم بدور

اللوبي في الغرب لإسقاط النظام

نشر موقع «أنتي وار» دراسة باطنها الدفاع عن نظام الأسد في (٤ أكتوبر ٢٠١٦) تناولت هذه الدراسة أداء شركة تدعم المعارضة السورية وبحسب الدراسة فإن هذه الشركة تتخذ من الوضع الإنساني مدخلا لها من خلال التركيز والترويج للدفاع المدني الذي يطلق عليه اسم «الخوذات البيضاء»، حيث تقوم هذه الشركة بنشر الصور والقصص المرعبة التي تجري في حلب الشرقية، وتمتلك

المعارضة في حلب الشرقية، في حين تعمل ماكينة النظام على دفع سكان المدينة لمغادرة سوريا أو القدوم إلى مناطق سيطرة النظام والتوقف عن دعم المعارضة وهي استراتيجية يتم تنفيذها في سوريا في ظل الفظائع التي يتم ارتكابها من خلال القصف المكثف على المدينة، وذلك في ظل تعليق الولايات المتحدة مفاوضاتها مع الروس، لأن موسكو تريد من نظام الأسد استعادة السيطرة على سوريا بغض النظر عن الثمن وهو هدف تشترك فيه روسيا مع إيران.

ولا تخشى موسكو من أي رد فعل في الوقت الحالي من قبل واشنطن وحلفائها، مما يدفعها للتمادي في حملتها غير أبهة بالانتقادات الدولية، وسخط دول مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي.

في هذه الأثناء ينفذ النظام سياسة تهجير قسري لصالح الأقلية العلوية، بخلاف الأقليات الأخرى كالدروز والمسيحيين الذين لا يتعاطفون مع النظام، لكن المعارضة في حلب تمتلك أدوات مهمة أبرزها؛ التحكم بمضخة الماء الرئيسية التي تزود كامل المدينة بالماء بمن فيها مليون ونصف المليون ممن يسكنون في مناطق سيطرة النظام.

أما المليشيات المحلية الكردية فإنها تتعاون مع النظام لطرد المعارضة من مناطق نفوذها شمال غرب حلب، كما يحافظون على خلو مناطقهم من تواجد تنظيم الدولة، لكنهم يعانون من تركيا التي تناصبهم العداة لأن معظم الناشطين الأكراد المعارضين ينتمون لحزب الاتحاد الديمقراطي الذي يُعتبر فرع لحزب العمال الكردستاني التركي كما أن هنالك أكراداً إيرانيين جاؤوا إلى سوريا وانضموا لمليشيات وحدات حماية الشعب الجناح العسكري لحزب الاتحاد الديمقراطي، ويعتقد الأتراك أن هؤلاء الإيرانيون الكرد يرتبطون بحزب PAK المشابه لل PYD السوري ولحزب العمال PKK التركي. ويبدو أن أكراد سوريا لا يرغبون بقتال تركيا بل يريدون التوصل لمصالحة معها بعد رفض الولايات المتحدة مساعدتهم.

وفي ٣ أكتوبر الجاري أسهم القصف الروسي في طرد المعارضة من المنطقة الصناعية التي سيطروا عليها منذ ٢٠١٢، وهذه المنطقة مرتفعة تشرف على المدينة وتعتبر هذه هي المرة الأولى التي تقترب فيها قوات النظام إلى مقربة من مركز المدينة وتجبرهم على التقهقر، وتعتقد الولايات المتحدة أن روسيا قد أرسلت أجزاء من أحدث طرازات منظومات دفاعها الجوي S-٣٠٠ إلى سوريا.

وفي أنقرة؛ مدد البرلمان التركي تفويضه للجيش للقيام بعمليات عسكرية في سوريا والعراق، حيث تقدمت القوات التركية على حساب تنظيم الدولة خارج منبج على بعد ٨٠ كم شرق حلب وتسعى تركيا لتطهير مساحة تقدر بخمسة آلاف كم لتكون منطقة آمنة لذلك الجزء من حدودها مع سوريا وقد سيطرت القوات التركية التي يقدر عددها بألف مقاتل مدعومة بالمدركات والمدفعية

خلال جمع التبرعات لفرق الدفاع المدني وإيصال صوتهم من قبل شركة الحملة السورية فقد أصبحت فرق الخوذات البيضاء نجوم فلم وثائقي بارع أنتجته شركة «نكست فيكس»، وأحدثت ضجيجاً في وسائل الإعلام الغربية.

وأكدت الدراسة أنه حينما تم استهداف قافلة الأمم المتحدة التي نظمها الهلال الأحمر السوري والأمم المتحدة؛ اتهمت «الخوذات البيضاء» الطيران الروسي والسوري باستهدافها، وكانوا أول من ظهر على الشاشات في مكان الهجوم ليعلنوا أن مروحيات النظام استهدفت المكان بأربعة براميل كما أنهم قدموا الإثباتات التي اعتمد عليها الصحفيون الغربيون في الحديث عن تورط روسيا بعملية القصف. تمضي الدراسة بالتحكيك بالحملة السورية وتشنع على دورها الذي ينتقد دور الأمم المتحدة في سوريا فيما يبدو أنه دفاع من معد الدراسة عن الأمم المتحدة ويرى أنه وعلى الرغم من اعتماد الأمم المتحدة على هذه المنظمة في الكثير من معلوماتها؛ إلا أن «الخوذات البيضاء» تقلل من الجهد الإغاثي للأمم المتحدة داخل سوريا وعلى مدى عدة أشهر صورت الحملة السورية الأمم المتحدة كدمية بيد بشار الأسد بسبب تنسيقها لإيصال المعونات مع حكومة النظام السوري.

واتهم التقرير منظمة «الخوذات البيضاء» باستقطاب الجمعيات الخيرية وفق خطوط سياسية تجبر المؤسسات الإغاثية على اتخاذ قراراتها بناءً على تقارير إعلامية تقدمها لهم بدلاً من اتخاذها حسب الاحتياجات الحقيقية على أرض الواقع، واتهم مدير تلك أحد المؤسسات غير الحكومية الحملة السورية وشركائها في المعارضة بتصنيفهم المستمر للعاملين في الحقل الإنساني في دمشق بأنهم محسوبون على النظام مما قلص من قدرتهم للتفاوض للوصول للمناطق التي تسيطر عليها المعارضة، وكانت الحملة السورية قد حضت ٧٣ هيئة إغاثية عاملة في مناطق المعارضة بمن فيها «الخوذات البيضاء» تعليق تعاونها مع برنامج الأمم المتحدة لتقديم المساعدات الإنسانية، وعلى الرغم من تأثير الحملة السورية على وسائل الإعلام العالمية فمن الصعب الحصول على تفاصيل هذه الشركة المسجلة في بريطانيا كشركة خاصة تسمى «فويس بروجكت» وتشترك بعنوانها مع ٩١ شركة أخرى، وما عدا أيمن أصفري فإن معظم المتبرعين مجهولي الاسم، كما أن الحملة السورية قد أسست شركة علاقات عامة انبثقت عن «أفاز» وهي مؤسسة العلاقات الدولية التي لعبت دوراً وظيفياً في دعم إنشاء مناطق حظر الطيران في ليبيا.

وأشارت الدراسة إلى أن شركة العلاقات العامة التي يطلق عليها اسم «بربوس» لها مقرات في كل من نيويورك ولندن، وتشتهر بعملها على القضايا الاجتماعية الليبرالية، ولها زبائن من ذوي التمويل

قدرة على العمل ضمن قاعات النفوذ في واشنطن وحشد الآلاف للخروج في مظاهرات، بالرغم من ضعف تأثيرها في صياغة النظرة الغربية حول طبيعة المعركة في سوريا.

تدعي الدراسة إلى أن شركة الحملة السورية تقدم نفسها على أنها صوت حيادي غير سياسي يمثل عوام المواطنين السوريين وتكرس نفسها لحماية المدنيين، إلا أنها تمتلك أجندة تمتد من الرياض إلى واشنطن، كما أنها تدفع نحو فرض حظر جوي فوق البلاد وتدعو إلى تدمير البنية العسكرية والمعدات العسكرية الخاصة بالنظام، وحرص على تغليف حثها على التدخل الأمريكي من خلال استخدام لغة ليبرالية ودية خاصة بحقوق الإنسان تصور التدخل الغربي بأنه الطريق الأفضل لمساعدة اللاجئين من خلال خلق حظر جوي وإنشاء مناطق آمنة تتطلب انخراط الآلة العسكرية الغربية لفرض « حماية المدنيين وهزيمة تنظيم الدولة» الأمر الذي يمكن أن يورط الولايات المتحدة بالانخراط بصورة أكبر في الصراع.

ومن بين أبرز الأدوات التي تستخدمها الحملة السورية للحث على التدخل العسكري الغربي، - بحسب الدراسة الموالية للنظام - الترويج لفرق الدفاع المدني «الخوذات البيضاء»، وصورهم وهم ينفذون المدنيين العالقين تحت أنقاض الأبنية التي يدمرها الطيران الروسي والسوري، وبما أنها تتحدث عن إنقاذ عشرات آلاف الأرواح فقد أصبحت مصدراً رئيسياً للصحفيين وجماعات حقوق الإنسان التي تسعى للحصول على المعلومات حول أعداد المصابين وتفاصيل القنابل المستخدمة بالقصف.

لكن الدراسة تذهب إلى أن «الخوذات البيضاء» -مثل الحملة السورية ليسوا محايدين؛ فقد تم تشكيل هذه المجموعة بالتعاون مع «مكتب الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية للمبادرات الانتقالية»، وهو الجناح السياسي للوكالة التي مولت جهود التخريب السياسي في كل من كوبا وفنزويلا، وهي الممول الرئيس لجماعات الخوذات البيضاء حيث قدمت لها ما لا يقل عن ٢٣ مليون دولار منذ ٢٠١٣، وهذا المبلغ جزء من ميزانية تقدر بنحو ٣٣٩ مليون دولار مخصصة: «لدعم نشاطات الانتقال السلمي والديمقراطي لاستقرار سوريا»، أو لتأسيس هيكل حكم مواز يملأ الفراغ حينما يتم إزاحة بشار الأسد، وبفضل حملة علاقات عامة عدائية قامت بها الحملة السورية فقد تم ترشيح الدفاع المدني للحصول على جائزة نوبل للسلام، وكانوا قد مُنحوا من قبل «جائزة نوبل الاحتياطية» التي تعرف باسم جائزة «الحياة الصحيحة» ومن بين اللذين فازوا بها سابقاً: إيمي غودمان وإدوارد سنودين والإسرائيلي مورдохاي فانونو.

وألمحت الدراسة إلى أن جهود الحملة السورية لدعم «الخوذات البيضاء» بحلب قد نجحت في الحصول على دعم بعض مشاهير هوليوود مثل: بين أفليك وأليسيا كيبس وجوستين تيمبرليك، ومن

نشر موقع «ناشيونال إنترست» مقالة (٢٣ سبتمبر ٢٠١٦) رأى فيها الباحث كريستوفر تشيفيز أن الوقت قد حان لوضع خطة التعاون مع الروس في محاربة الإرهاب على الرف بشكل كامل وإلى الأبد. فقبل عام تدخلت روسيا في سوريا عسكرياً لدعم نظام الأسد مما أحدث تغييراً في موازين القوى على الأرض، وصعد من مخاطر نشوب صدام روسي-أمريكي في حرب لا يرغب الطرفان بخوضها، فعلى أمل تخفيض حدة المخاطر وتحقيق التعاون لإنهاء الحرب اقترحت الولايات المتحدة قيام تعاون مباشر بين الطرفين لمواجهة فتح الشام (النصرة سابق) وتنظيم «داعش»، لكن وقوع غارتين جويتين في اللحظات الأخيرة أفسد الاتفاقية مما يؤكد على أن التنسيق في مجال مكافحة الإرهاب مع روسيا يعتبر مجازفة وربما أنه لم يكن أصلاً فكرة عملية، فالعلاقة بين الجانبين لا تتسم بالثقة ولذلك ليس هنالك مغزى في التنسيق بينهما في هذه المسألة.

ورأى الكاتب أن روسيا ممعنة في ارتكاب الفظائع لأن النظام الروسي لا يعتبر موضع محاسبة لدى شعبه مما يجعله أقل قلقاً من النكسات التي تنجم عن هذه الأخطاء، وهذا الأمر لا ينطبق على الولايات المتحدة، فإحدى التحليلات لغارات طائرات التحالف التي أودت بمصرع عشرات قوات النظام تظهر المشكلة الناجمة حال تم الاشتراك في بيانات الأهداف مع الروس، ولا تبدو الأمور مشجعة للتنسيق في عمليات مكافحة الإرهاب التي تعتمد على تشارك دقيق وموثوق لهذا النوع من المعلومات وفي الحقيقة فإن التنسيق سيكون في غاية الصعوبة من حيث المبدأ.

وأشار الباحث إلى أن توجيه العمليات العسكرية الأمريكية يتم مع الحلفاء من خلال مركز عمليات جوية مشتركة، حيث تحديد الأهداف المعادية من قبل خبراء يقدمون أفضل المعلومات الاستخباراتية التي يجمعها النيتو من مصادر متنوعة ثم يتم تحليلها ضمن شبكة سرية، وتقوم مجموعة أصغر من الحلفاء بتشارك المعلومة ضمن مستويات أعلى من السرية مما يعزز نوعية ودقة الاستهداف، ومع ذلك فإن التعاون لا يخلو من المخاطر والخلاف وبناءً على ذلك فإن تشارك المعلومات الاستخباراتية بشكل فعال بين روسيا والولايات المتحدة سيكون أكثر صعوبة مما نتخيل نظراً للقصور التقني وانعدام الثقة بين الجانبين.

وأشارت الدراسة إلى امتلاك القوات الجوية الأمريكية ثروة من المعلومات التفصيلية التي تحصل عليها من الأقمار الصناعية ومن طائرات الاستطلاع والمعلومات الاستخباراتية التي يتم جمعها أثناء تنفيذ الضربات الجوية، وسيكون من الصعب أن تشارك معلوماتها، وحتى إن كانت المعلومات التي يقدمها الروس قيمة فإن الخطأ الناجم عن القصف الأمريكي لقوات النظام السوري في دير الزور قد بين عدم جدوى التنسيق مع روسيا التي ستستغل الفرصة

القوي والمستمر مثل منظمة ACLU للدفاع عن الحقوق المدنية وإصلاح قوات الشرطة، ومنظمة «كامبين زيرو» والتي تعمل على حملات خلاقية لأجل «تغيير السلوك»، و«تغيير الإدراك»، و«تغيير البنية التحتية». عندما دخل الصراع عامه الثالث كانت هذه الشركة جاهزة للعمل على مشروع تغيير النظام، حيث أعلنت أنها نولان كبيرة واضعي استراتيجيات «بوربوس» عام ٢٠١٤ عن وظيفة «لشخصين حديثي التخرج للمساعدة بإطلاق تحرك جديد من أجل سوريا»، كما أعلن عضو آخر في «بوربوس» اسمه علي وينز أعلن عن حاجته لتوظيف متدرب مدفوع الأجر للعمل في مشروع: «معا مع السوريين في المهجر والمنظمات غير الحكومية»، وفي العام نفسه صاغ مؤسس «بوربوس» جيرمي هيمناس بنود تأسيس شركة «بروجيكت» في بريطانيا، وهي واحدة من ٩١ شركة خاصة مصنفة في عنوان شركة الحملة السورية.

وتحدثت الدراسة عن إنكار الحملة السورية مزاعم وجود صلة عضوية بينها وبين «أفاز» واعتبرت الجملة السورية أن هذه الاتهامات مصدرها الإعلام الروسي وبالرغم من النفي فهنالك كثير من الأدلة على صلة المجموعتين ومنها أن مؤسس الحملة السورية جيرمي هيمناس هو أحد مؤسسي «أفاز» بحسب ما صرح به لفوربس، وكانت مؤسسة «أفاز» قد نظمت حملة لإقامة منطقة حظر جوي في ليبيا في ٢٠١١، وسلمت الأمم المتحدة عريضة ضمت أكثر من مليون ومائتي ألف توقيع لمطالبة الأمم المتحدة دعم التدخل الغربي، وعلى إثر نجاح حملتها، ركزت شركة «أفاز» جهودها نحو سوريا، حيث طالبت بإنشاء منطقة حظر طيران.

واتهمت الدراسة رجل الأعمال أيمن أصفري المدير التنفيذي لشركة النفط والغاز «بيتروفاك» التي يقع مقرها في بريطانيا، بتقديم الدعم السخي للحملة السورية، حيث قدم مئات آلاف الدولارات، وحجز مكاناً لزوجته سوسن في مجلس إدارة الشركة، كما أنه يعتبر من كبار داعمي وممولي الائتلاف الوطني السوري، وقد أصدر النظام السوري مذكرة اعتقال بتهمة دعم الإرهاب، وكان أصفري من أبرز داعمي رئيس الوزراء الأسبق ديفيد كاميرن، كما يتمتع بخطوط اتصال مع الإدارة الأمريكية، ويغزم معدو هذا التقرير بأن أصفري من رجال الأعمال اللذين يطمعون باستثمار ثروتهم في مرحلة ما بعد الأسد للحصول على نفوذ سياسي واقتصادي في سوريا.

حان الوقت لدفن فكرة التعاون مع روسيا في مكافحة الإرهاب في سوريا

الأسد في حلب دعماً مطلقاً، وتشكّل طهران المحطة الأولى بعد دمشق للمناقشات بشأن مستقبل سوريا، معتبراً أن نفوذ إيران في سوريا يفوق نفوذ روسيا، وكان الرئيس الإيراني حسن روحاني رافضاً لفكرة حظر الطيران السوري والروسي، حيث قال: «إذا امتنعت جميع الطائرات عن التحليق، فهذا يعني أن «داعش» يمكنه مواصلة عمليات القتل الهمجية بقوة أكبر... وإذا امتنعت جميع الطائرات عن التحليق، سيكون ذلك لصالح الإرهابيين ١٠٠٪، إذاً السير في ذلك الاتجاه سيعني خطوة باتجاه مساعدة الإرهاب».

ورأى المقال أن إيران تُقوّم الوضع بما يتوافق مع أجندتها ومصالحها، التي قد لا تكون بالضرورة متطابقة بالكامل مع أجندة روسيا ومصالحها، مع أن البلدين يحاولان الاستفادة من مصالحهما المشتركة في سوريا لتعزيز جبهتهما، والتي تعمل على: إبقاء الأسد في السلطة، والحفاظ على هيكل الحكم في سوريا ومحاربة الإرهاب، ولذلك فإن انهيار الاتفاقية الأميركية الروسية بالنسبة إلى إيران، كما الاتفاق نفسه، لن يغيّر شيئاً في خطتها الوحيدة المتمثلة في دعم الأسد حتى ينجو.

نهاية حلم حزب الاتحاد الديمقراطي في وحدة كردية

نشر مركز ريفيك الحريري للشرق الأوسط دراسة (٢٩ أغسطس ٢٠١٦) رأى فيها الباحثان آرون ستاين ومايكل ستيفنز أن الأكرد قد نجحوا في محو بقايا الوجود السوري شمال شرق مدينة الحسكة، لتصبح المنطقة تحت الحكم الكردي بشكل تام، إلا إن الغلبة بالنصر قد خفتت، بعد وصول أخبار من الغرب عن هجوم شنته تركيا والمسلحين المتحالفين معها في سوريا ضد تنظيم داعش والذي يتحكم في بلدة جرابلس، التي كان الأكراد يتطلعون إليها منذ فترة لتكون هدفهم التالي في طريقهم إلى ترسيخ السيطرة العسكرية الكاملة، وضم الأراضي في شمال سوريا، من الحسكة في الشمال الشرقي إلى منطقة عفرين في الشمال الغربي.

وأشار الكاتبان إلى أن تدمير أحلام أكراد سوريا هي أهم أولويات الاستراتيجية التركية في المنطقة، وقد مثل الدعم الخارجي نقطة القوة والضعف في آن واحد لدى حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي، فقد مكنتهم الدعم الأمريكي من بناء شبه دولتهم في المنطقة المعروفة الآن باللغة الكردية «روج آفا» أو كردستان سوريا، لكن هذا الدعم يستفز جيرانهم مما يجعل إمكانية استمرار كردستان سوريا بدون الدعم الخارجي أمر مشكوك فيه، حيث فشلت جميع محاولات تأسيس دولة كردية في التاريخ الحديث نتيجة سحب

لتصور نفسها كداعمة للولايات المتحدة وأوروبا في ضرورات الأمن القومي، وقد يشجع ذلك بعض الدول الأوروبية على تليين موقفها من مسألة العقوبات المفروضة على روسيا منذ ٢٠١٤ إثر اجتياحها أوكرانيا وبالطبع فإن الدعوة لمقايسة التعاون في سوريا على شرط تخفيف العقوبات قد ترددت في الفترة الأخيرة في عدد من العواصم الأوروبية، ولا شك في أن الاصطفاف مع روسيا التي استهدفت المدنيين والمعارضة على حد سواء ودون تمييز، سيمثل خياراً سيئاً جداً للولايات المتحدة وحلفائها، وسيضعف التنسيق مع روسيا المعتدلين في سوريا وهو هدف يسعى الأسد لتحقيقه.

واختتمت الباحثة الدراسة بقوله: «هنالك أسباب إنسانية وسياسية وأمنية تفرض علينا البحث عن حل لإنهاء الحرب في أسرع ما يمكن وربما سيكون لروسيا دور في الحل ولكن ذلك لن يمر من خلال التعاون معها في مسائل مكافحة الإرهاب».

إيران تستفيد من انهيار اتفاق وقف إطلاق النار بين الولايات المتحدة وروسيا

نشر موقع «ألمونيتور» مقالاً (٢٥ سبتمبر ٢٠١٦) يتناول الآثار المترتبة على انهيار اتفاق الهدنة بين واشنطن وموسكو، مؤكداً أن انهيار الاتفاقية وتجدد القتال بدد آمال السوريين الذين يتوقون للسلام، وكذلك آمال اللذين كانوا يرغبون في كسب زخم دبلوماسي للاتفاق خلال «أسبوع القادة» في الجمعية العمومية للأمم المتحدة بنيويورك.

ففي الوهلة الأولى ظن الجميع أن كيري ولافروف يشكّلان فريقاً من شخصين، أو ربما ثلاثة، إذا احتسبنا المبعوث الأممي الخاص ستيفان دي ميستورا، في تأكيدهم على ضرورة تحقيق هدنة وتعزيز التعاون ضد الإرهاب، لكن بشار الأسد لم يكن يرغب في إعطاء الاتفاق الأميركي الروسي فرصة ثانية، ولم يكن من المتحمسين له، فقبل ساعات من دخول الهدنة حيّز التنفيذ، أعلن أنه سيستعيد «كل منطقة من الإرهابيين ثم سيعيد بناء سوريا»، في حين أكد لافروف أن الحظر الأحادي الجانب على القوات الجوية الروسية والسورية «لن نأخذ على محمل الجد بعد اليوم»، مضيفاً أنه ما لم تتخذ الولايات المتحدة وشركاؤها في التحالف خطوات لفصل المجموعات المسلحة المعتدلة عن جبهة فتح الشام، «ستزداد شكوكنا في أنه يجري القيام بكل هذا لرفع الضغط عن جبهة النصر».

ورأى المقال أن إيران تمثل الوجهة الرئيسية، فهي تدعم هجوم

القوى الخارجية دعمها عن المشروع.

وعندما بدأ الأكراد في التحرك نحو الغرب إلى المنطقة التي تقع جنوب الحدود التركية حول منبج، والمسماة جيب منبج، باتجاه مدينة الباب، غضبت تركيا وحلفاؤها من الفصائل، وبادروا إلى الانتشار في جرابلس، حيث تمكنت تركيا من تحقيق هدفين متراپطين: إزالة أحد التهديدات، وهي داعش من على الحدود، والتخلص من وحدات حماية الشعب الكردية.

وفي ظل الجهود التي بذلتها واشنطن لتهدئة المخاوف التركية بشأن وجود وحدات حماية الشعب في منبج؛ بات من الواضح أن اعتقاد حزب الاتحاد الديمقراطي بأنه يمكنه أن يفصل عن سوريا ويظل في وضع مستقر كان اعتقاداً متهوراً، فعلى عكس أخوتهم الأكراد في العراق، فإن الحركة لم تعلن أبداً عن رغبتها في تأسيس دولة، وإذا وضعنا في الاعتبار السهولة التي هزم بها الأكراد قوات الأسد في الحسكة، فإنه يبدو أن حزب الاتحاد الديمقراطي سيحاول أن يعزز سيطرته الكاملة على المنطقة، وزيادة قبضته على العاصمة الفعلية لكردستان سوريا، القامشلي، ولن يحظى النظام سوى بوجود صغير على الأرض، ومن غير المتوقع أن يساوم حزب الاتحاد الديمقراطي على مكاسبه في المنطقة، لأنها تمثل محور المشروع الكردي السياسي، ومن الصعب التخلي عنها بدون معركة.

وفي توضيح لصعوبة موقف الأكراد في الغرب؛ أشارت الدراسة إلى أن علاقات الأكراد مع الجيش السوري الحر ضعيفة، وتزداد العلاقة سوءاً مع النظام السوري، وهم في حالة حرب صريحة مع الفصائل الإسلامية وداعش. وبما إن الأكراد محاطون بأحزاب معادية، فهم في حاجة إلى بناء بعض التحالفات، لكن العلاقات بين حزب الاتحاد الكردي وبين حزب كردستان الديمقراطي الحاكم أيضاً ضعيفة جداً، ولا يمكن أن يواجه حزب الاتحاد الديمقراطي أزمته الحالية بالجزلة، وهناك مخاطرة بخسارة أكثر مما ربح في العامين الماضيين، مما يوجب عليه التحاور مع مؤيديه من الولايات المتحدة، وخلق أصدقاء من الجوار، وإلا فإن الوضع سيتحول إلى الأسوأ في المستقبل القريب.

ماذا سيحمل العام الثاني لتدخل روسيا في سوريا؟

نشر معهد واشنطن دراسة (١٤ سبتمبر ٢٠١٦) رأى فيها الباحث فابريس بالونش أن التدخل الروسي في سوريا مثل جزءاً من سياسة موسكو العالمية الأوسع نطاقاً الرامية إلى استعادة أمجاد القوة الروسية خارج فلك الاتحاد السوفياتي القديم، وإعادة التوازن إلى

علاقاتها الدولية على حساب أمريكا، فضلاً عن تعزيز حضورها في منطقة يبدو أن الإدارة الأمريكية الحالية ترغب بشدة في عدم الانخراط في شؤونها، مما اضطر روسيا للتنسيق مع إيران ووكالاتها في سوريا، والتفاوض مع تركيا، والقيام بترتيبات من شأنها أن تحد من دور الولايات المتحدة، خاصة وأن الميليشيات والقوات الإيرانية تُعتبر ضرورية لشن هجمات إذ إن الجيش النظامي السوري منهك وعاجز عن تجنيد عناصر بشكل فعّال، وبات من الواضح أن الميليشيات الشيعية و«فيلق الحرس الثوري الإسلامي» الإيراني والقوات الجوية الروسية تكمل بعضها البعض بشكل جيد في مساعدة نظام بشار الأسد، وتقوم طهران وموسكو بتقسيم سوريا نوعاً ما إلى منطقتي سيطرة على أرض الواقع: جنوب غرب البلاد للإيرانيين وشمال غرب البلاد وتدمر للروس، فعلى الرغم من أن القوات التي تعمل بالوكالة عن إيران تشارك بالطبع في الحملات المنفّذة شمال غرب سوريا، إلا أن روسيا نادراً ما تتدخل في الجنوب.

وأشار الباحث إلى أن التدخل الروسي مكّن النظام من استعادة الثقة بعد الانتكاسات التي مُني بها في ربيع عام ٢٠١٥، عندما خسر إدلب وتدمر. وفي حين أن المناطق التي استعادها صغيرة (حيث تشكّل أقل من ٢ في المائة من الأراضي التي خسرها منذ عام ٢٠١١)، إلا أنها تُعتبر مهمة إستراتيجياً. فقد أصبح الآن مركز النظام العلوي والقواعد العسكرية الروسية الموجودة هناك بمنأى عن هجمات المعارضة، وتم استئصال قواعد المعارضة حول دمشق تدريجياً، كما حصل في داريا والغوطة الشرقية.

ونظراً للتعقيد الذي يشوب معركة حلب فإن روسيا تعمل على إرسال المزيد من القوات البرية، سواء من القوات النظامية أو من مجموعات المرتزقة، إلا أن موسكو بدأت تشعر بالعبء المالي لهذا التدخل حيث تناهز تكاليف التدخل في سوريا ٣ ملايين دولار يومياً، وهي تحاول تعويضه من خلال استعراض العتاد العسكري في سوريا على أمل حصول قطاع الأسلحة الروسي على عقود جديدة مهمة، حيث بدأ عام ٢٠١٦ بمحفظة عقود بقيمة ٥٠ مليار دولار بالمقارنة مع ٣٨,٥ مليار دولار في عام ٢٠١١، مما وضع موسكو في المرتبة الثانية على لائحة مصدري الأسلحة الدوليين، مستحوذةً على ٢٥ في المائة من السوق العالمي.

ورأى بالونش أن الرئيس التركي قد فهم أنه عاجز عن مواجهة روسيا مباشرةً. و عوضاً عن ذلك، اختار مضايقتها بشكل مستمر عبر دعم فصائل المعارضة، حيث يأمل أردوغان في إعادة إرساء التوازن في المفاوضات مع بوتين الذي يملك ميزات قوية خاصة به ضد تركيا. فمن وجهة نظر اقتصادية، يتوقّف هدف أنقرة بأن تصبح مركزاً للطاقة إلى حد كبير على أهواء بوتين، نظراً لأن روسيا قد طوّقت بشكل مطّرد نقاط دخول رئيسية إلى تركيا، كما أنه يخشى من

رأى الباحث أن النظام يعمل على طرد الآلاف من سكان المدينة الأصليين وتهجيرهم، مقابل استقدام النظام ميليشيات موالية له، بعضها أجنبية مثل حزب الله اللبناني، وكمثال على سياسة التهجير التي اتبعتها النظام لتغيير معالم المدينة وتركيبها السكانية، أشار الباحث إلى أن قوات الأسد دمرت بالمدفعية حي مشاع الأربعين، وهو أحد أحياء حماه التاريخية، ويقع في الجهة الشمالية الشرقية من المدينة، وكان يؤوي قرابة ٣٠ ألف نسمة، نزح معظمهم إلى أحياء أخرى ومناطق مجاورة، ولم تسمح قوات الأسد للأهالي بالعودة إلى الحي المدمر، بعد فرض سيطرتها عليه بحجة تأييد سكانه لقوات المعارضة.

ورغم أنه لم ترد عن أية منظمة حقوقية إحصائية دقيقة بعدد المعتقلين في محافظة حماة ريفاً ومدينةً، إلا أن أغلب ما تشير إليه أرقام مراكز التوثيق والمجلس السوري لحماة هو أن الأعداد تجاوزت الأربعين ألفاً نصفهم في المدينة، ويبدو أن العدد في زيادة، ففي الأيام الماضية عاودت أجهزة النظام حملتها الأمنية، وتناول ناشطون أخباراً تتعلق بإنذارات وجهها النظام السوري لبعض سكان أحياء مدينة حماه القديمة بإخلاء منازلهم، بحجة عدم حصولهم على موافقة أمنية للسكن، أو بسبب إقامتهم في سكن عشوائي، حيث يعتبر معظم هؤلاء السكان من النازحين الذين تضررت منازلهم في أحياء أخرى، وقامت قوات النظام بطرد عدة عوائل من أحياء جنوب الملعب، وطريق حلب، كما احتلت بعض المنازل في أحياء جنوب الملعب والصابونية، وطردت الأهالي دون تقديم أي تعويض وإبداء أسباب لذلك، ثم تقدم بعض مقاتلي «حزب الله» اللبناني، وجنود ينتمون لمليشيات شيعية لاستيطان هذه المنازل، حيث ينتشر في حماه قرابة ٢٥٠ حاجز عسكري، ولا يخلو كل شارع في المدينة من وجود حاجزين على الأقل، وتضم حماه بالإضافة إلى الثكنات العسكرية والحواجز الأمنية، واحداً من أضخم المطارات العسكرية التي تستخدم لقصف الشمال السوري، بالإضافة إلى تواجد عسكري روسي وإيراني في قرى محيطة بالمدينة، وفق ما يؤكد العديد من الناشطين الإعلاميين.

وفي ظل استمرار الحرب واقتراب المعارك من مدينة حماه، ونزوح المزيد من سكان الريف، بنى النظام سياسة إعادة هندسة سكانية، لتأمين قاعدة شعبية له في المراكز المدنية؛ وما يزيد من معاناة الذين يسكنون في منطقة حماه حالياً، ومن إمكانية حصول كارثة إنسانية، أنهم لا يستطيعون الهروب إلى الشرق، بسبب تواجد تنظيم داعش هناك، وفي الشمال تزايد وتيرة العنف حول حلب، واكتظت المناطق الساحلية بنازحين، لأنها آمنة نسبياً مقارنة بباقي مناطق البلاد.

دعم موسكو «حزب العمال الكردستاني»، وربما كانت هذه المسألة إحدى أهم نقاط المحادثات التي أجريها عند اجتماعهما في شهر أغسطس الماضي، وسوف تظهر الأسابيع المقبلة ما إذا كان التفاهم بين أنقرة وروسيا يؤتي ثماره في منطقة أعزاز - منبج الحدودية.

أما بالنسبة لتوقعات العام الثاني من التدخل الروسي فقد توقع بالونش أن تتمكّن روسيا وإيران من إقامة سيادة مشتركة تسيطر على البلاد بأكملها تقريباً. وموجب هذا السيناريو، قد يمنح بوتين «حزب الاتحاد الديمقراطي» ممراً ضيقاً يربط عفرين، ولن يكون هذا محبةً بالقضية الكردية وإيماناً بها، بل لوقف تقدّم المعارضة المدعومة من الأتراك في الشمال، في حين ويبدو مركز العلويين الساحلي البقعة المفضّلة لدى روسيا التي أصبح لديها قواعد جوية وقواعد غواصات خارج اللاذقية (حميميم وجبله، على التوالي) تُضاف إلى قاعدتها البحرية في طرطوس. ويحتاج العلويون المحليون إلى حماية روسية على المدى الطويل. فقد بدأ عددهم يتقلص منذ ثمانينيات القرن الماضي، وساهمت الوفيات من جراء الحرب في تسريع هذه الوتيرة، لذلك فإنهم لن يتمكنوا من مقاومة أي انتفاضات مستقبلية تشهّنها الأغلبية السنيّة في البلاد؛ وحتى ما سيتبقى من الدولة العلوية سيحتاج إلى حماية روسيا لأسباب ديموغرافية وغيرها، ويبدو أن روسيا تغدّي مثل هذا الميل إلى الاستقلالية في أوساط الأكراد السوريين في شمال البلاد ويمكن التوقّع منها أيضاً تعزيز وجودها في تدمر، المكان المثالي لتثبيت قاعدة رادار تغطّي كافة منطقة الشرق الأوسط.

وفي إجابة على التساؤل إن كانت أنقرة سترضى بمنطقة نفوذ في شمال غرب سوريا تضم أقلية كبيرة من التركمان، أم أنها ستضطلع بدور أكبر في معارضة الحكم الروسي-الإيراني المشترك، رأى الباحث أنه من المتعين على الرئيس الأمريكي المقبل الاضطلاع بدور أكبر في سوريا، إذ أن روسيا وإيران تسبق الولايات المتحدة بعدة خطوات.

إعادة هندسة سكانية: سياسة النظام

السوري في حماه للتخلص من معارضيه

نشر مركز رفيق الحريري دراسة (١٢ سبتمبر ٢٠١٦) أشار فيها الباحث حسام الجبلوي إلى عودة مدينة حماه وسط سوريا إلى واجهة الأحداث مع اقتراب قوات المعارضة السورية من حدود المدينة، وسيطرتهم على ثلاث بلدات رئيسية في ريف حماه الشمالي، حيث لم يعد يفصلهم عن المدينة سوى ٢٥ كم. وبعد استعراض الأهمية الإستراتيجية للمدينة ومركزيتها في الصراع؛

المحاصرة هو نتيجة عدم مواجهة المجتمع الدولي للنظام الذي استخدم غاز السارين على الغوطين واستهداف مناطق المعارضة بكافة الأسلحة ومنها البراميل المحشوة بغاز الكلور والمواد الحارقة، فضلاً عن سياسة منع دخول الطعام والدواء عن المدنيين، والتي تعتبر جريمة حرب وفق القانون الدولي.

ويبدو أن النظام ماضٍ في سياسته رغم مراقبة الأمم المتحدة وإدانتها المستمرة، وذلك نتيجة لغياب الآليات الملزمة على لوقف هذه السياسات، مما يمنح النظام الحرية بالاستمرار في سياسة الحصار لقمص مناطق سيطرة المعارضة واحدة تلو الأخرى.

الطريق إلى داريا ولعبة المقامات

نشر معهد «أتلانتك كاونسل» (١٦ سبتمبر ٢٠١٦) دراسة أشارت فيها الباحثة أنيا سيزالدو إلى تفشي نسق التفسير الطائفي للصراع، ففي يوم عيد الأضحى قام الأسد محاطاً بكتيبة من المؤيدين بصلاة العيد وبجولة على أطلال مدينة الأشباح المدمرة داريا التي تبعد بضعة كيلو مترات جنوب غرب دمشق والتي مثلت أيقونة للثورة السورية حتى أواخر شهر أغسطس المنصرم حينما استولى عليها قوات النظام، ولم تكن صلاة الأسد الأولى من نوعها في داريا ولا تعتبر الأهم؛ ففي ٢ سبتمبر ٢٠١٦ وبعد أسبوع من سيطرة قوات النظام على المدينة أمّ رجل دين شيعي اسمه أمجد البهادلي صلاة الجمعة على أنقاض المدينة محاطاً بمقاتلين من طائفته.

وبالإضافة إلى الاهتمام الشيعي بداريا؛ رأّت الباحثة أن المدينة مثلت للمسيحيين البقعة التي تقع على طريق دمشق: «حيث سمع القديس يوحنا صوت الرب واعتنق المسيحية»، ويبدو أن الصلوات في داريا تمثل حالة من الطائفية سيكون من الصعب التراجع عنها في إعادة فرز الهوية السياسية على أسس طائفية، فقد كان المصلون العراقيون ينتمون لمليشيا لواء الإمام الحسين التي تشارك الفرقة الرابعة في حصار داريا ولذلك لم يكن من المفاجيء أن يقوموا ببعض استعراضات النصر من خلال إقامة الصلاة في المدينة المهجرة.

وذكرت الباحثة أن داريا قد اشتهرت في البدايات باحتجاجاتها السلمية حيث قدم المتظاهرون الورد والماء لجنود النظام، لكنها تعرضت بعد ذلك لحصار وتجويع مرير، وحلماً بدأت قوات النظام والمليشيات المتحالفة معها تهجير السكان السنة من معاقلم أصبح الروايات الطائفية تغطي على كل شيء، فالشيعية وغيرهم من الأقليات يعبرون عن خشيتهم من مذابح «الإرهابيين»، بينما يعبر السنة عن خشيتهم أن يكون التهجير نذيراً لتقسيم طائفي-عربي لسوريا، وهو ما يرفضه الكثير من السوريين رغم أنه مستحسن من قبل اللاعبين المؤثرين من الخارج.

الحملة على المبررات اللازمة للقيام بعمليات التطهير في المؤسسات العسكرية والقضائية والإعلامية والأكاديمية وفي الشرطة لإخراس الأصوات المناوئة ولفرض إرادتها على مؤسسات الدولة، ورأى أيوب أن أردوغان غير مهتم بترحيل غولن من الولايات المتحدة إلى تركيا لأن غولن عندها سيفقد من قيمته الوظيفية كما أن الحكومة التركية لا تعرف ماذا تفعل مع رجل دين طاعن في السن يُقال بأنه مريض في حال اعتقاله، في حين توفر الحملة ضده مجالاً واسعاً لتوظيف مشاعر الأتراك ضد غولن في تنفيذ خطتهم بما في ذلك تغيير النظام السياسي التركي ليصبح رئاسياً، وإبقاء ورقة تفاوضية مع واشنطن كلما اقتضت الحاجة لذلك.

كيف يساعد تهجير سكان الوعر والمناطق الأخرى على شاكلة داريا

سياسة النظام

نشر مركز «أتلانتك كاونسل» دراسة (٩ سبتمبر ٢٠١٦) أشارت فيها الباحثة أنيا سيزالدو إلى أنه في الوقت الوقت كان انتباه العالم مشدوداً على حلب؛ كانت هنالك معركة أخرى قد بدأت بصمت، فبعد أيام من الإدانات الدولية لإسقاط الأسلحة الحارقة على داريا عادت الطائرات لحي الوعر وهو الحي الأخير الذي تسيطر عليه المعارضة في حمص التي كانت يطلق عليها في يوم من الأيام عاصمة الثورة وفي فترة متقاربة وقعت المنطقتان اتفاقيات لإخلاء المقاتلين لإدلب، مشيرة إلى أن حمص وداريا كانتا من أوائل المناطق التي انضمت للثورة السورية في بداياتها وكلاهما يتعرض الآن لنهاية وحشية، ومن المحتمل أن تمتد لمناطق أخرى وبنفس السيناريو الذي يقوم على قصف المناطق المستهدفة بأسلحة محظورة مصحوبة بعمليات عسكرية كثيفة، والنتيجة هي التهجير وتسويات تنتهي بإخلاء أعداد كبيرة من السكان.

وأكدت الباحثة أن ما يجمع بين المناطق التي يتم تهجير سكانها أنها خضعت لسياسة «الجوع أو الركوع» التي مارسها النظام على مدى أربع سنوات، حيث صُغف السكان بسبب نقص الطعام والدواء ولم يعودوا قادرين على المواجهة، وبالإضافة إلى رمزية النصر الذي يحققه النظام فإن تهجير المحاصرين العديد من المنافع الاستراتيجية للنظام، أبرزها: إعادة نشر قواته وعناصر المليشيات المتحالفة معه في مناطق أخرى حيث تشتعل المعارك الآن في حماة وإدلب وربما الانتقال بعدها لإدلب نفسها، ولا شك في أن السقوط المتسارع الذي يشبه حالة الدومينو لهذه المناطق

باقي المناطق السورية، وجل الفصائل فيها من الجيش السوري الحر أو ما تبقى منه، ويتراوح تعداد مجموع المقاتلين فيها بنحو ٣٠٠٠٠ ألف مقاتل.

ولاحظ الباحث أن الجبهة الجنوبية تحولت من ساحة حرب قاسية بين الفصائل المعارضة والنظام السوري إلى ساحات اقتتال داخلي وحروب تصفية، وذلك في أعقاب التدخل الروسي المباشر في الحرب السورية، حيث اتفقت روسيا والأردن على إنشاء غرفة عمليات رديفة لتنسيق العمليات، وبعد ذلك شرعت الأردن في إغلاق الحدود تماماً مع الجانب السوري، حتى أنها منعت دخول الجرحى إلى البلاد، وخفضت حجم المساعدات الانسانية المتجهة إلى سوريا، في حين تحولت بعض الفصائل إلى حرس للحدود الأردنية السورية، واندلع الصراع بينها.

وأكد الباحث أن هذه القرارات من جانب الموك، والأردن بصورة خاصة، كان سببها عدم وجود للقيادة الأمريكية، ومن منظور السياسة الواقعية، فإن الأردن -الذي يستضيف الموك على أراضيه- ينسق مع روسيا، أحد الداعمين الأساسيين لنظام الأسد، ويبدو أن الموك قد سار في سياسة منسجمة مع رغبات موسكو، حيث وضعت الغرفة خطأً أحمر على بعض المدن مثل الشيخ مسكين، الأمر الذي أعاق نجاح المعارضة ومنع تقدمها.

ولم تقتصر آثار قرارات الموك على جبهة درعا فقط، لكنها امتدت إلى المنطقة الأهم سياسياً في ريف دمشق، والتي تحيط بالعاصمة السورية حيث كانت العيون الروسية كلها على الشمال والوسط، وعندما رصدت الاستخبارات الروسية، خلال شهر أغسطس الماضي، خطة تعد لها المعارضة للقيام بهجوم صاعق من الجنوب عبر درعا والقنيطرة لإسقاط دمشق غيرت الطائرات الحربية الروسية مسارها من الشمال إلى الجنوب، وأغارت على مجموعة مواقع في جوبر والغوطة الشرقية، خصوصاً بلدي مرج السلطان ودير العصافير، إضافة إلى قرى أخرى تشكل خطوط إمداد للقوات المهاجمة، ما أدى إلى تدمير مواقع قيادية وإسقاط عنصر المفاجأة، وإفشال الهجوم قبل أن يبدأ.

وسرعان ما اندلع الصراع بين القطبين القويان في الغوطة الشرقية جيش الاسلام ذو الطابع الاسلامي السلفي وفيلق الرحمن المعتمد في دعمه أساساً على غرفة الموك، واستخدم الطرفان كل أنواع الأسلحة لديهما، في الوقت الذي قام فيه جيش النظام السوري بإسناد من لواء فاطميون باجتياح قطاع المرج في الغوطة الشرقية، والذي يعد خزان الغذاء الرئيسي لما يقارب ٣٥٠ ألف مدني في الغوطة الشرقية، وليتم نزوح ما يقارب ١٥٠٠ عائلة إلى مناطق وسط الغوطة.

وبدأ جيش الاسلام، الذي يضم، حسب مصادر محلية، ما يقارب

وألمحت الباحثة إلى أن عملية إخلاء داريا جعلت من صلاة البهادلي تبدو وكأنها إعلان عن نصر عسكري وترحيل جماعي، ويبدو أن الصلاة كانت موجّهة لجمهور لشيعة لأن داريا تمثل لهم المكان الذي دفنت فيه سكينه ابنة الحسين، ويعتبر مقام سكينه شقيقاً لمقام زينب الذي يحج إليه الشيعة من كل الأصقاع، إلا أن السنة لا يقرون بوجود مقام سكينه في داريا ويرون أن النظام يستخدم مسألة الدفاع عن المقامات حجة لاضطهاد المعارضة السنية حيث أن السنة يشكلون ثلثي سكان سوريا.

وذكرت الباحثة أن فكرة تقسيم سوريا إلى مناطق نفوذ ليست مسألة جديدة؛ فحينما احتلت فرنسا سوريا بعد الحرب العالمية الأولى قام الفرنسيون بتقسيم سوريا إلى عدة دويلات بما فيها دويلة العلويين، وتم تشجيع الشباب العلويين لتشكيل قوات رديفة خاصة تتألف من الأقليات «الصدقية» مثل الأرمن والشركس وفي عام ١٩٢٥ قامت ثورة على الاحتلال الفرنسي استمرت ثلاث سنوات، وكانت حتى العام ٢٠١١ أكبر ثورة يشهدها الشرق الأوسط استخدم فيها الفرنسيون القوات الرديفة للقضاء على الثورة.

وفي تشابه ملفت للانتباه ترى الباحثة أنه في العام ١٩٢٥ جرت أشرس المعارك في الغوطة، وحينما قامت الثورة عام ٢٠١١ مثلت الغوطة أشرس جيوب المعارضة، ويرى كثيرون أن سقوط مدينة داريا ينذر بمزيد من الانقسامات الطائفية المفضية إلى خلق حقائق ديمغرافية جديدة على أرض الواقع.

دور غرفة «موك» في انهيار المعارضة في الجنوب

نشر معهد «أتلانتيك كاونسل» دراسة (٢٦ سبتمبر ٢٠١٦) رأى فيها الباحث يوسف صادقي أن جهات الجنوب وصلت لطريق مسدود، مؤكداً أن مركز العمليات العسكرية (موك MOC) التي تعمل تحت إشراف عدد من القوى الإقليمية والدولية الفاعلة في الملف السوري بقيادة أمريكية مقرها في عمان، تلعب دوراً كبيراً في فشل فصائل الجنوب.

وأشار الباحث إلى أن غرفة الموك تأسست في النصف الثاني من عام ٢٠١٣، بعد أن كانت أغلب الدول المشاركة في الموك تقوم بتقديم المساعدة بشكل شبه فردي، في حين انخرطت مجمل فصائل المعارضة في الجنوب السوري ضمن شبه أطر تنظيمية في مجالس عسكرية ضعيفة حسب المدن والمحافظات، وانضبطت تحت مصطلح وشكل تنظيمي جديد هو الجبهة الجنوبية، والتي تأسست في ١٤ فبراير ٢٠١٤ وتعد مناطقها الأقرب للانضباط والسيطرة من

من الثلاثة الرئيسيين في تشكل الأولوية الجديدة مما أدى إلى سخط شعبي، في حين يعمل فيه جيش الاسلام على دعم كتائب شهداء دوما بشكل غير مباشر.

ماذا وراء اقتتال أحرار الشام وجند الأقصى؟

نشر موقع «أتلانتيك كاونسل» دراسة (١١ أكتوبر ٢٠١٦) تناولت فيها الباحثة لبنى مري الاشتباكات الأخيرة التي وقعت بين حركة أحرار الشام وجند الأقصى شمال غرب سوريا، وذلك عقب محاولة مقاتلي جند الأقصى اختطاف المسؤول الأمني لأحرار الشام في سراقب، ومقتل بعض أفراد أسرته، مما أدى إلى اندلاع الاشتباكات بين الفصيلين في حماة مما تسبب بخسائر فادحة بين الطرفين.

وأكدت الباحثة وجود حالات سابقة، ففي الشهر الماضي اندلعت اشتباكات شبيهة في أريحا حينما هاجم جند الأقصى أحد قادة الأحرار في المنطقة، وتم حل المشكلة من خلال خضوع الأطراف المتخاصمة لمحكمة شرعية وتعليق خلافاتهم إلى حين.

ونسبت الدراسة عملية تأسيس «جند الأقصى» عام ٢٠١٣ إلى أبي عبد العزيز القطري، الذي قاتل مع القاعدة في أفغانستان وكان مقرباً من أسامة بن لادن والظواهري، ومنذ ذلك الحين أصبح لجند الأقصى دور أساسي في محاربة الفصائل التي تشتبك جبهة النصر معها، ففي ٢٠١٤ وقعت اشتباكات بين النصر والأقصى من جهة ضد فصائل الجيش الحر التي ضعف نفوذها شمال غربي البلاد، لكن أحرار الشام كانوا لا يزالون يثقون بهم واعتبروهم قوة قتالية فعالة في كل معركة يتم خوضها ووافقوا على انضمامهم إلى جيش الفتح في ٢٠١٥.

وخلال السيطرة على مدينة إدلب لعب انتحاريو الأقصى دوراً فاعلاً ضد حواجز قوات الأسد مما سمح لبقية المقاتلين بالتدفق لإدلب، وفي أواخر ذلك العام انشق جند الأقصى عن جيش الفتح بعد أن رفض قتال تنظيم الدولة واعتبرهم إخوة وحلفاء، وعلى خلاف أحرار الشام يعتبر جند الأقصى سوريا جزءاً من أرض الخلافة، ويعملون على تأسيس دولة إسلامية خارج التصنيف الوطني، وتسببت سياستهم العنيفة تجاه السكان المحليين إلى نفور السوريين منهم، حيث قاموا بقتل وتعذيب العديد في مقرات التصحيح غير المعروفة لدى الكثيرين والتي تقع في كهوف إدلب بين كفر نبل وكنصفرة في جبل الزاوية وقد أخبر معتقلون سابقون عن الأهوال التي لاقوها في مقرات الجند.

وعلى الرغم من شراكتها مع جبهة النصر؛ إلا أن جند الأقصى

من ١٥ ألف مقاتل ب ذخيرة وعتاد يتضمن ٦٥ دبابة ومنظومة صواريخ «أوسا» ومضادات طيران رشاشات لم يستخدمها إلا خلال معاركه مع فيلق الرحمن، بمفاوضات جديدة مع النظام لوقف إطلاق النار في المناطق التي يسيطر عليها في دوما و محيطها، واستقبل بالإضافة لبعض وجهاء المنطقة وفد مفاوضات روسي في دوما، وكان مكتب الأمن الوطني التابع للحكومة السورية قد أصدر أمر تكليف برقم ١١٦٧/٨ بتاريخ ٥ أبريل ٢٠١٦ لأجل متابعة مفاوضات المصالحة بين ممثلي الدولة وممثلي دوما بوجود الجانب الروسي.

وفي حين قام جيش الاسلام بافتعال بعض المعارك البسيطة في مناطق كان قد خسرهما سابقاً محيط دوما وريفها، عمل فيلق الرحمن على تجميد الجبهة الأقرب لدمشق، وتوجه فعلياً للدخول بهدف السيطرة على أي تحرك في المناطق الخاضعة عسكرياً له، في الوقت الذي شكل فيه بنية أمنية ضخمة تضم ما يقارب ٢٨٠٠ عنصر أمن، إضافة إلى ١٠ آلاف مقاتل، بعد انضمام فصيل أجناد الشام إليه، وبعد الأحداث المحيطة في الغوطة الشرقية خلال العام المنصرم، انتهاءً بتهجير أهالي داريا، المدينة التي تعتبر أيقونة الثورة السورية، والحديث عن عملية مماثلة في المعضمية، بدأ الاحباط يسيطر على الرأي الشعبي لأهالي الغوطة الشرقية، وارتفعت حدة الغضب والحقد على قيادات الفصائل، التي لم تحرك ساكناً بعد نزوح أهالي المرج وخسارة داريا.

في هذه الأثناء قام عدد من المقاتلين غير المنتمين إلى أي من الفصائل بالتجمع والعمل على تكوين أولوية جديدة تعمل بشكل مستقل، كي يعشوا الثورة في الجنوب، ويحرروا الفصائل من تحكّم الموك، وهدف هذه الأولوية هو استرجاع المناطق التي سيطر عليها النظام، وإعادة النازحين إلى مناطقهم؛ وتواصل المقاتلون، الذي يتجاوز عددهم ٢٥٠٠ مقاتل، مع المجالس المحلية في الغوطة الشرقية، ليعلن أول المجالس المحلية (مجلس عربين) في بيان رسمي بتاريخ ٣٠ أغسطس أن مجلس مدينة عربين يوافق على إعادة هيكلة وتشكيل سرايا الشام تحت مظلة المجلس المحلي، وأن المجلس لا يُلزم بأية أعباء مالية تجاه هذا التشكيل، ولا يسمح لهذا التشكيل بالتدخل بشؤون المدنيين أبداً، ويُلزم بالدفاع عن الحريات العامة واحترام حقوق الإنسان المعترية شرعاً وعقلاً في الوقت الذي قررت فيه أربع مجالس أخرى تبني الفكرة ذاتها، ولكن اكتفت بالتنسيق الإداري بعيد عن الاعلام أو البيانات، وفي هذه الأثناء عمل بعض الناشطين في المنطقة بالتواصل مع قيادات مفصلية عسكرية ومدنية في سعيهم لضم عدد أكبر من المقاتلين تحت مظلات مدنية أكبر منها مجلس المحافظة، لكن الاقتراح لم يرق لفيلق الرحمن الذي اعتقل مفيد عبد الهادي، والذي يعد

يقتصر على جبهة النصر، بل على كبار القادة وواضعي الاستراتيجيات المتطرفين الذين تطلق عليهم الولايات المتحدة اسم «مجموعة خرسان»، والذين يقدمون الاستشارات لجبهة النصر ولغيرهم من قادة فصائل المعارضة حيث كانت القاعدة تهدف لإيجاد سلسلة من القادة المتعاطفين مع أهدافها في صفوف المعارضة، وعلى رأسها حركة أحرار الشام التي تعمل شبكة القاعدة في سوريا على استقطابها، حيث ساهمت في تطبيع وقبول حضور التنظيم على الساحة السورية، وذلك على الرغم من أن حركة أحرار الشام لم تعتق بشكل كامل فكر القاعدة.

ويقول المدافعون عن فكرة تعاون واشنطن مع الحركة أنه ليس للقاعدة سيطرة عملياتية على الأحرار، ويرون إمكانية الفصل بين التنظيمين، لكن الدراسة اعتبرت أن الأمر غير صحيح فالشخص الأبرز في تأسيس أحرار الشام أبو خالد السوري كان من قدامى المحاربين في أفغانستان وعمل مع القاعدة، كما أنه تلميذ لواضع استراتيجيات السلفية الجهادية أبو مصعب السوري، وبعد مقتله عام ٢٠١٤ حل مكانه رفاعي طه عضو جماعة خرسان والذي استمر في التنسيق بين جبهة النصر وأحرار الشام، مشيرة إلى أن الحركة تحكم من خلال مجموعة من المحاكم الشرعية المنتشرة في إدلب وحلب، والتي تعمل بالتوازي مع توجهات النصر لإحلال حكم رجال الدين مكان نظام الأسد، ولا تزال الحركة قادرة على جمع فصائل المعارضة شمال وشمال غرب سوريا وهي في وضع يسمح لها دمج هذه القوى مع «جبهة فتح الشام».

وأشار الباحثون إلى أن حركة أحرار الشام تمثل وعاءاً للحركة الجهادية السلفية، معتبرين أنها تشكل استمراراً لحركة الجهاد العالمية التي بدأها طالبان بقيادة الملا محمد عمر، كما أن أحرار الشام تقبل في صفوفها المقاتلين الأجانب وهو ما يمثل أحد الجوانب التي تشترك فيها مع النصر حيث يتم الدعوة للهجرة إلى الشام للمشاركة في الجهاد، كما أن الحركة تدعم القاعدة لشن هجمات تستهدف الغرب انطلاقاً من الأراضي السورية، ويبدو أن معركة حلب ستزيد من نفوذ أحرار الشام على السكان المحليين في سوريا حيث تعمل على فك الحصار عن الأحياء المحاصرة، وتقدم الدعم والخدمات لسكان حلب، وهي في وضع يسمح لها بتوسيع دورها الإداري في المدينة بالاشتراك مع جبهة فتح الشام التي تقطف أيضاً ثمار مشاركتها في عملية فك الحصار عن المدينة.

وعبر الباحثون عن قلقهم من أن تركيا تستغل تركيا تدخلها شمال سوريا في مواجهة تنظيم الدولة ومواجهة حلفاء الولايات المتحدة حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي لتجعل من نفسها قوة مؤثرة، وهي من أكبر الداعمين لحركة أحرار الشام التي تشارك في عملية

يشكون من تعديت التنظيم التابع للقاعدة عليهم، واستحوادهم على الغنائم التي تعتبر مصدر التمويل الوحيد بالنسبة لهم، فمقاتلوا الأقصى لا يتقاضون مرتبات بشكل منتظم بل يحصلون على سلل غذائية، غالباً ما يقومون ببيعها بمبلغ ٧٠٠٠ ليرة سورية أو ما يعادل ٣٠ دولاراً ويعتمدون على النصر في الحصول على المؤن حينما يقاتلون معاً.

ورأت الباحثة أن انحياز جند الأقصى إلى «جبهة فتح الشام» سيضعف المقاتلين في مدينة حلب، ويؤدي نار المنافسة بينهم وبين أحرار الشام، حيث صدر بيان للحركة أكد فيه الناطق باسمها (أحمد قارا) أن انضمام جند الأقصى لفتح الشام لن يثني الأحرار عن استئصال جند الأقصى، مستنداً في ذلك إلى الدعم الذي تلقاه الأحرار من قبل جميع فصائل الشمال التي وقفت إلى جانبهم في خلافهم مع جند الأقصى، واعتبارهم خلايا نائمة لتنظيم «داعش» شمال غربي سوريا.

وفي ظل الاحتكاك المستمر وامتناع جند الأقصى عن المشاركة في بعض العمليات المشتركة ضد النظام، يسود الاعتقاد أنهم يعملون على بسط سيطرتهم على مناطق مستقلة بهم بالتعاون مع النصر التي لا تزال تقدم الدعم لهذا التنظيم، وفي الوقت الذي يكثف فيه النظام وحلفائه هجماته على شمال سوريا تستمر فصائل المعارضة بفرز أيديولوجياتها وتحالفاتها وكما تبين قصة جند الأقصى فإن المعادلة معقدة جداً وهناك كثير من العوامل تتحكم ببروز أو اختفاء الفصائل من الساحة السورية أبرزها: الأفكار والموارد والدعم.

«القاعدة تكسب في سوريا»

نشرت مجلة «فورين بوليسي» مقالاً (١ سبتمبر ٢٠١٦) رأى فيه الباحثون: جنيفر كارفيل ونيوكلاس هيراس وجينيفر كاساغراندي، أن الصراع على حلب تهديداً خطيراً بالنسبة للولايات المتحدة، فالمعركة على ثاني أكبر مدينة في سوريا قد وحدت فصائل المعارضة الرئيسية لمواجهة بشار الأسد، إلا أن إجماع واشنطن عن التدخل بصورة فاعلة قد يهدد الطريق لظهور «دولة إسلامية ثانية» في سوريا ذلك لأن القاعدة قد ملأت الفراغ الذي خلفه الغياب الأمريكي وأخذت في النمو على الصعيد العالمي مستغلة القصور الأمريكي وتقوم ببناء طلائع نخبة للإشراف على عملية تحويل أفكار السكان، بحيث أصبحت سوريا اليوم بؤرة تركيز للقاعدة وليس لدى الولايات المتحدة الكثير لتقوم به وكل ما يمكنها فعله هو إعادة توجيه إستراتيجيتها للتركيز على الخطر الذي يشكله هذا التنظيم.

ورأت الدراسة أن الخطر الذي تواجهه سياسة واشنطن في حلب لا

«درع الفرات»، وقد أحرار الشام سابقاً بانخراط تركيا في الحرب الدائرة بسوريا.

ورأت الدراسة أن أحرار الشام -مثلها مثل جبهة فتح الشام- تعتبر جزءاً من أدوات تنظيم القاعدة في سوريا، وتتشرك معها في نفس الأهداف لصياغة توجهات السوريين لتحويلهم نحو اعتناق أفكار حركة الجهاد العالمي، كما أن منهجها البراغماتي يُمكن للقاعدة تحقيق هدفها لبناء ملاذ دائم وآمن في الشام، ودعت إلى إغلاق النافذة التي يؤمل منها قيام حركة أحرار الشام التنصل من القاعدة والعمل لمواجهة جبهة فتح الشام، مؤكدة على ضرورة العمل على تأمين السوريين والفصائل الأخرى بخيار مناسب بدل شبكة القاعدة، و: «منع تطور الهياكل القائمة على الحكم بالشرعية في مناطق سيطرة المعارضة وذلك لمحاربة استراتيجية القاعدة الهدامة وإذا لم تقم أحرار الشام بمواجهة مشروع القاعدة في سوريا فيجب أن يتم استهدافها واعتبارها موازية للتنظيم».